

## وسائل وإجراءات البنك المركزي لتحقيق استقرار

### سعر صرف العملة: العراق نموذجا

أ.م.د. وحيدة جبر آل منشد\*

الباحثة منى جابر حايط الشهيلي

#### المستخلص

إن التحول في فلسفة النظام الاقتصادي في العراق نحو اقتصاد السوق بعد عام (2003) انعكست على النظام النقدي ولاسيما بعد تشريع قانون البنك المركزي الجديد من خلال استخدام الأدوات غير المباشرة التي جاءت مساندة للاتجاه العام نحو الاعتماد المتزايد على قوى السوق وإزالة القيود والابتعاد عن القرارات التحكيمية. ولتحقيق أهداف البنك المركزي في هذه المرحلة والتي تتمثل في التصدي للتضخم والسيطرة على مناسيب السيولة النقدية بما يعزز قيمة الدينار العراقي وسعر صرفه. اعتمد البنك المركزي مجموعة إجراءات تحديثية شملت الجوانب التنظيمية والفنية والتشريعية فضلاً عن استحداث أدوات نقدية جديدة وتبني إشارتين سعريتين هما إشارة سعر الصرف وإشارة سعر الفائدة على الدينار العراقي. وعليه ينطلق البحث من فرضية مفادها البنك المركزي العراقي يستطيع تحقيق الاستقرار بالمستوى العام للأسعار ورفع قيمة الدينار العراقي من خلال هذه الأدوات المستحدثة لذا يهدف البحث وهو بصدد اختبار فرضيته إلى بيان دور الأدوات النقدية والإجراءات المستحدثة من قبل البنك المركزي في تحقيق أهداف السياسة النقدية ومن ثم تقييم دور الآليات الجديدة التي اتبعتها البنك المركزي في رفع قيمة الدينار العراقي وتحقيق استقرار سعر الصرف ولغرض الإحاطة التفصيلية بكامل جوانب البحث فقد قسم إلى أربعة مباحث أعقبها استنتاجات وتوصيات

#### Abstract

The shift in the economic system philosophy in Iraq toward a market economy after (2003), reflected on the monetary system, especially after the enactment of the new central bank law, through the use of indirect instruments that came to keep pace with the public direction about the increasing reliance on market forces, deregulation and stay away from making arbitrary decisions. To achieve the objectives of the central bank at this stage, which is to tackle inflation and control the levels of cash flow to enhance the value of the Iraqi dinar exchange rate, the Central Bank adopted a set of modernizing procedures, including regulatory, technical and legislative aspects, as well as the introduction of new monetary instruments, and the adoption of two price signals: a reference of exchange rate and a reference of interest rate on the Iraqi dinar. Accordingly, research hypothesis stems that Central Bank of Iraqi (CBI) can stabilize the general level of prices, and raise the value of the Iraqi dinar, through these developed tools so, research aims, in the process of testing its hypothesis, to indicate the role of monetary instruments and procedures developed by the central bank in achieving the objectives of monetary policy, and, then assessing the role of new mechanisms, followed by the central bank to raise the value of the Iraqi dinar, and stabilize the exchange rate. For the purpose of full and detailed briefing of aspects of the research, it has been divided into four sections followed by conclusions and recommendations.

\* بحث مستل من رسالة ماجستير في قسم الاقتصاد للطالبة منى حايط جابر حايط  
\*\* عضو هيئة تدريس /الجامعة المستنصرية/كلية الإدارة والاقتصاد

## المقدمة

من أجل مواكبة التوجه الجديد للسياسة النقدية في العراق من خلال قانون البنك المركزي الجديد رقم (56) لسنة (2004) وتفعيل آليات اقتصاد السوق عن طريق مجموعة من الإجراءات التحديثية تشمل الجوانب التنظيمية والفنية والتشريعية بما يتلاءم مع التوجهات الجديدة ولتحقيق أهدافه في هذه المرحلة والتي تتمثل في التصدي للتضخم والسيطرة على مناسيب السيولة النقدية بما يعزز قيمة الدينار العراقي وسعر صرفه ، اعتمد البنك المركزي على آليات جديدة في سبيل تحقيق أهدافه الموضوعية وهي إشارتان سعريتان هما إشارة سعر الصرف الاسمي على الدينار العراقي وإشارة معدل الفائدة الاسمي مما يحافظ على القوة الشرائية للدينار العراقي في السوق الداخلية والخارجية وصولاً إلى حالة الاستقرار في المستوى العام للأسعار وانخفاض التضخم

## □ أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من خلال أهمية دور البنك المركزي في تحقيق استقرار قيمة الدينار العراقي من خلال تبني آليات جديدة متمثلة بإشارتين سعريتين هما إشارة سعر الصرف وإشارة سعر الفائدة على الدينار العراقي، التي كان لها الدور الواضح في استقرار سعر الصرف ورفع قيمة الدينار تجاه الدولار وزيادة جاذبية الاحتفاظ به

## □ مشكلة البحث

عانى الاقتصاد العراقي ظروف اقتصادية صعبة تسببت في تدهور سعر صرف الدينار العراقي تجاه العملات الأجنبية قبل عام (2003) ، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم وفقدان الدينار العراقي قيمته في السوق المحلية والخارجية . الأمر الذي ترتب عليه ظاهرة عدم الاستقرار الاقتصادي . مما استلزم استحداث أدوات جديدة من شأنها تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار ومن ثم انعكاسه على سعر الصرف واستقرار قيمة الدينار العراقي

## فرضية البحث

يستطيع البنك المركزي العراقي تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار ورفع قيمة الدينار العراقي من خلال استحداث أدوات نقدية جديدة وتبني إشارتين سعريتين هما إشارة سعر الصرف وإشارة سعر الفائدة على الدينار العراقي

## هدف البحث

- 1- بيان دور الأدوات النقدية والإجراءات المستحدثة من قبل البنك المركزي في تحقيق أهداف السياسة النقدية .
- 2- تقييم دور الآليات الجديدة التي اتبعها البنك المركزي العراقي في رفع قيمة الدينار العراقي وتحقيق استقرار سعر الصرف .

## منهجية البحث

فرضت طبيعة البحث الاستعانة بأكثر من منهج إذ تم الاعتماد على المنهج الوصفي لغرض التعرف على وسائل وآليات البنك المركزي العراقي بشكل عام كما تم الاعتماد على الأسلوب التحليلي في تتبع بيانات هذه الوسائل وأثرها على سعر صرف الدينار العراقي

## هيكلية البحث

لغرض الإحاطة التفصيلية بكامل جوانب البحث فقد قسم إلى أربع مباحث أعقبها استنتاجات وتوصيات، ناقش المبحث الأول وسائل التأثير التقليدية والمستحدثة من قبل البنك المركزي العراقي وتطرق المبحث الثاني إلى الإجراءات التشريعية والتنظيمية المستحدثة بعد عام (2003) ، أما المبحث الثالث فقد أخذ على عاتقه استعراض التدخل المباشر للبنك المركزي العراقي من خلال توظيف الاحتياطات الأجنبية للحفاظ على استقرار سعر الصرف ، وجاء المبحث الرابع يسلط الضوء على رفع المردود المالي الحقيقي للادخار من خلال توظيف معدل الفائدة كأداة نقدية لزيادة الثقة بالعملة المحلية

## المبحث الأول

### البنك المركزي العراقي ووسائل التأثير التقليدية والمستحدثة

إن معظم البلدان التي قامت بإجراء إصلاحات نقدية ومصرفية ، وعملت على تفعيل آليات السوق من خلال مجموعة من الإجراءات التنظيمية والتشريعية سعت إلى تغيير أدوات السياسة النقدية لصالح الأدوات الكمية (غير المباشرة) فضلاً عن استحداث أدوات نقدية جديدة من أجل توسيع قدرة البنك المركزي في التأثير على الجهاز المصرفي . وفي العراق نلاحظ التوجه الواضح نحو استخدام الأدوات الكمية غير المباشرة المستحدثة وسنحاول في هذا المطلب استعراض أهم هذه الأدوات سواء كان منها التقليدي أو المستحدث.

## المطلب الأول . - سعر السياسة Policy rate

يعد سعر إعادة الخصم من أقدم الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير على حجم الائتمان الذي تقدمه المصارف التجارية لسوق النقد<sup>(1)</sup> ويقصد به الفائدة التي يخصص بها البنك المركزي الأوراق المالية والتي تقوم بخصمها المصارف التجارية لديه للحصول على احتياطات نقدية تستخدمها لأغراض منح الائتمان للأفراد والمؤسسات<sup>(2)</sup>. ويمارس سعر السياسة تأثيره على حجم الائتمان المصرفي وبالتالي على عرض النقد وفق الآلية الآتية

نفترض أن البنك المركزي قد تجمعت لديه البيانات والمعلومات التي تشير إلى أن حجم الائتمان قد زاد عن المستوى المطلوب والمرغوب فيه . وقد بدأت بوابر التضخم النقدي في الظهور ، فإِنَّ البنك المركزي سيقدر رفع سعر السياسة الأمر الذي يزيد تكلفة حصول المصارف التجارية على النقود أو الائتمان أو الاحتياطات النقدية . وتؤدي هذه الزيادة في التكلفة إلى رفع سعر الفائدة على القروض التي تمنحها المصارف التجارية لعملائها . مما يترتب عليه انخفاض طلب رجال الأعمال والأفراد والمؤسسات على الائتمان . وبالتالي ينخفض حجم الإنفاق الكلي مما يساهم في التخفيف من حدة الضغط التضخمي إلى حد ما . ويحدث العكس في حالة الركود<sup>(3)</sup> . ونظراً لعدم تطور السوق النقدية في العراق فلنْه لا يمكن الاعتماد على سعر السياسة في إعطاء تصور عن السياسة النقدية للبنك المركزي . لذلك عمل البنك المركزي على التركيز حول أسعار الفائدة بين المصارف وذلك من خلال تحديد سعر فائدة تأشيري يدعى بـ (سعر البنك) وللمصارف الحرية الكاملة في تحديد أسعار الفائدة في التعامل فيما بينها ، وبموجب تتحدد الأسعار في السوق الأولي والثانوي فضلاً عن أسعار الفوائد للقروض الممنوحة عن طريق وظيفة الملجأ الأخير للاقتراض وأسعار الفوائد على ودائع الاستثمار لليلة واحدة. ويسعى البنك المركزي العراقي عبر تبنيه سعر البنك إلى تحقيق الاستقرار في السوق النقدية وذلك من خلال إبقاء السيولة المصرفية بمستويات متماشية مع هذا السعر<sup>(4)</sup> .

(1) هيفاء غدير غدير ، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري ، الهيئة العامة السورية للكتاب ، وزارة الثقافة ، دمشق ، 2010 ، ص 40.

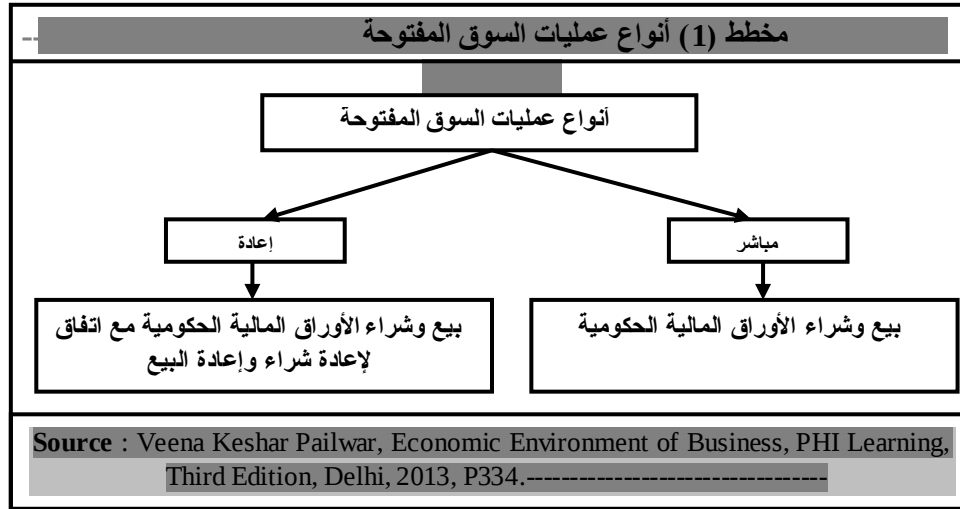
(2) Veena Keshav Pailwar, Economic Environment of Business, PHI Learning, Delhi, 2013, P.331.

(3) مروان السمحان وآخرون ، مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي ، دار الثقافة ، عمان ، 2011 ، ص 259 .

(4) البنك المركزي العراقي ، ملخص أدوات السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ، إعلان صحفي صادر عن البنك المركزي العراقي ، 2009 ، ص 9 .

## المطلب الثاني، عمليات السوق المفتوحة

يقصد بعمليات السوق المفتوحة قيام البنك المركزي بشراء أو بيع أدوية الخزائنة والسندات الحكومية والأوراق المالية بصفة عامة ، قصيرة أو طويلة الأجل سواء مباشرة أو من خلال سوق رأس المال وذلك بالتعامل مع المصارف والأفراد والشركات<sup>(1)</sup> . وتقسم عمليات السوق المفتوحة إلى نوعين كما مبين في الشكل الآتي :-



وتبرز أهمية هذه الأداة من خلال ما تمارسه من تأثير على الاحتياطيات النقدية للمصارف التجارية ففي حالة انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي والرغبة في معالجة الكساد ، يتدخل البنك المركزي في السوق النقدي مشترياً بعض السندات والأوراق المالية من الأفراد أو المؤسسات أو المصارف التجارية ، وهذا سوف يؤدي إلى زيادة الاحتياطيات النقدية لدى المصارف التجارية ويزيد من مقدرتها في منح الائتمان بمقدار يزيد عدة أضعاف مقدار الزيادة في الاحتياطيات النقدية وهو ما يؤدي إلى زيادة القوة الشرائية في الاقتصاد القومي ويزداد بالتالي الإنفاق الكلي . وعلى العكس من ذلك عندما يعاني الاقتصاد من حالة ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي وظهور التضخم وارتفاع الأسعار<sup>(2)</sup>.

(1) ينظر كل من:

- حسين لعل فهمي ، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد إسلامي ، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ، جدة ، 2006 ، ص15.

- Tummong Dasri, open market operations its nature and extent in the SEACEN countries, The south ests Asian central Bank (SEACEN), research and training centre, kuala lumpar, Malaysia, 1991, P.5.

(2) أحمد زهير شامية ، النقود والمصارف ، دار زهران ، حلب ، 2013 ، ص 330 .

ووفقاً لقانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة (2004) يجوز للبنك المركزي العراقي في سبيل تحقيق أهدافه أن يقوم بأداء عمليات السوق المفتوحة مع المصارف التجارية الحائزة على ترخيص أو تصريح من قبل البنك المركزي العراقي بموجب القانون المصرفي أو مع وسطاء ماليين حاصلين على الترخيص المناسب حسب تقدير البنك المركزي العراقي وطبقاً للقواعد التي يحددها<sup>(1)</sup>. ومن أبرز عمليات السوق المفتوحة التي يقوم البنك المركزي العراقي-

### المحور الأول- مزادات العملة الأجنبية

استخدام البنك المركزي أسلوب المزادات اليومية لبيع وشراء العملات الأجنبية (الدولار) بهدف السيطرة على عرض النقود والسيولة العامة والتي تصب في الحد من التضخم وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار. بدأ تطبيق المزاد بتاريخ (2003/10/4) وما زال العمل مستمر إذ أصبح البنك المركزي بمثابة (سوق مركزية للعملة الأجنبية)<sup>(2)</sup>.

### المحور الثاني- مزادات حوالات الخزينة

أنشأت وزارة المالية (مزاد الحوالات) وأوعزت إلى البنك المركزي للعمل كوكيل مالي نيابة عنها في مزاداتها، إذ تعرض إصدارات الحوالات على المصارف المجازة في العراق للمزايدة عليها ويقام المزاد بواقع مزاد لكل أسبوعين. وطبقت هذه الأداة في (2004/7/18)<sup>(3)</sup>. فضلاً عن إصدار حوالات للبنك المركزي أيضاً وكما يأتي:-

### أولاً، حوالات وزارة المالية

قام البنك المركزي بالتنسيق مع وزارة المالية على إعادة جدولة الدين المترتب على وزارة المالية البالغ (5393890) مليون دينار الناتج عن السحب المكشوف حوالات الخزينة الصادرة عن وزارة المالية قبل عام (2003). ويتم تسديد هذا الدين على شكل أقساط فصلية خلال العام ويتم طرحه بالمزاد. وقد تضمنت سياسة البنك المركزي العراقي الجديدة مزادات حوالات الخزينة لمدة (91) يوم طبقت منذ عام (2004)<sup>(4)</sup>. وبواقع (324580) مليون دينار وبسعر خصم (6%)، ثم أخذ المبلغ المباع بالارتفاع المستمر حتى عام (2009) ليصل (2529060) مليون دينار

(1) المادة (28) الفقرة (أ) من قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004.

(2) سنان الشبيبي، ملامح السياسة النقدية في العراق، ورقة قدمت إلى الاجتماع السنوي الحادي والثلاثون لمجلس محافظين المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، الجمهورية العربية السورية، سبتمبر 2007، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2007، ص 19.

(3) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي 2005، ص 18.

(4) ثريا الخزرجي، السياسة النقدية في العراق بين تراكمات الماضي وتحديات الحاضر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، جامعة بغداد، العدد 23، 2010، ص 11.

وبسعر خصم (7.8%) . وقامت وزارة المالية بتغيير آجال المزادات التي تقيمها من (91) يوماً إلى (182) يوماً و(365) يوماً في عام (2010)<sup>(1)</sup>. بلغ المبلغ المباع (2400150) مليون دينار وبسعر خصم (7.3%) ثم انخفض المبلغ المباع إلى (1615010) مليون دينار مقابل ارتفاع خصم إلى (8.94%) عام (2010) واستمرت الحوالات ذات الآجل (182) يوماً بالتذبذب حتى عام (2014) إذ بلغ المبلغ المباع (1595850) مليون دينار وبسعر خصم (7.6%) أما الحوالات ذات الآجل (365) يوماً بلغ المبلغ المباع منها (3510000) مليون دينار وبسعر خصم (2%) ثم ارتفع المبلغ عام (2010) (376010) مليون دينار وبسعر خصم (5.83%) . لتصل عام (2014) (9512500) مليون دينار وبسعر خصم (6%) وكما يوضح الجدول الآتي .

| جدول (1)<br>مزاد الحوالات لوزارة المالية ذات الآجل (182 - 365) يوماً للمدة (2004 - 2014)<br>(مليون دينار) |                      |             |                     |             |                    |             |
|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------|-------------|---------------------|-------------|--------------------|-------------|
| السنة                                                                                                     | حوالات وزارة المالية |             |                     |             |                    |             |
|                                                                                                           | ذات الآجل 365 يوماً  |             | ذات الآجل 182 يوماً |             | ذات الآجل 91 يوماً |             |
|                                                                                                           | المبلغ المباع        | سعر الخصم % | المبلغ المباع       | سعر الخصم % | المبلغ المباع      | سعر الخصم % |
| 2004                                                                                                      | 324580               | 6           | --                  | --          | --                 | --          |
| 2005                                                                                                      | 3894100              | 9           | --                  | --          | --                 | --          |
| 2006                                                                                                      | 3001690              | 16          | --                  | --          | --                 | --          |
| 2007                                                                                                      | 3219320              | 21          | --                  | --          | --                 | --          |
| 2008                                                                                                      | 1892160              | 17.37       | --                  | --          | --                 | --          |
| 2009                                                                                                      | 2529060              | 7.8         | 2400150             | 7.3         | 3510000            | 2           |
| 2010                                                                                                      | --                   | --          | 1615010             | 8.94        | 3760510            | 5.83        |
| 2011                                                                                                      | --                   | --          | 2315350             | 9.41        | --                 | --          |
| 2012                                                                                                      | --                   | --          | 1067050             | 6.26        | --                 | --          |
| 2013                                                                                                      | --                   | --          | 590040              | 5.35        | 1300000            | 3.33        |
| 2014                                                                                                      | --                   | --          | 1595850             | 7.6         | 9512500            | 6           |

المصدر : تم إعداد الجدول استناداً إلى:-  
- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرة الإحصائية السنوية للسنوات (2007 ، ص48) ، (2008 ، ص54) ، (2011 ، ص73) ، (2014 ، ص75)

(1) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2010 ، ص39.

## ثانياً، حوالات البنك المركزي

بدأ العمل بهذا النوع من المزايدات في عام (2006) لحوالات الخزينة ذات الآجال (182) و(365)<sup>(1)</sup>. بواقع (1000000) دينار للحوالات ذات الأجل (182) يوماً و(790000) دينار من الحوالات ذات الأجل (365) يوماً وبسعر خصم (15%) للنوع الأول و(20%) للنوع الثاني واستمر العمل بهذا النوع من الحوالات إلى عام (2010)<sup>(2)</sup>. إذ بدأ في ذلك العام نوع جديد من الحوالات ذات أجل أقصر ولمدة (91) يوماً ويكون الهدف الحوالات هو تسديد الديون المترتبة على وزارة المالية قبل عام (2003) وعندما تقوم وزارة المالية بالتسديد يطفئ البنك المركزي تلك الحوالات علماً أن البنك المركزي العراقي يقيم مزاداً من الحوالات ذات اجل (182) يوماً كل أسبوعين ، وآخر لبيع الحوالات التي مدتها (365) يوماً كل ثلاثة أشهر وكما موضح بالجدول الآتي.<sup>(3)</sup>

| جدول (2)<br>مزاد الحوالات للبنك المركزي العراقي ذات الآجال (182 - 365) يوماً للمدة (2006 - 2014)<br>(مليون دينار) |                      |             |                     |             |                    |             |
|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------|-------------|---------------------|-------------|--------------------|-------------|
| السنة                                                                                                             | حوالات البنك المركزي |             |                     |             |                    |             |
|                                                                                                                   | ذات الاجل 365 يوماً  |             | ذات الاجل 182 يوماً |             | ذات الاجل 91 يوماً |             |
|                                                                                                                   | المبلغ المباع        | سعر الخصم % | المبلغ المباع       | سعر الخصم % | المبلغ المباع      | سعر الخصم % |
| 2006                                                                                                              | --                   | --          | 1000000             | 15          | 720000             | 20          |
| 2007                                                                                                              | --                   | --          | 5027590             | 15          | 398010             | 21          |
| 2008                                                                                                              | --                   | --          | 3614830             | 17.84       | 424220             | 17.20       |
| 2009                                                                                                              | --                   | --          | 2400150             | 7.44        | --                 | --          |
| 2010                                                                                                              | 1363060              | 6.44        | 300010              | 5.63        | --                 | --          |
| 2011                                                                                                              | 2400130              | 7.1         | --                  | --          | --                 | --          |
| 2012                                                                                                              | 3900330              | 5.1         | --                  | --          | --                 | --          |
| 2013                                                                                                              | 3307130              | 5.31        | --                  | --          | --                 | --          |
| 2014                                                                                                              | 3252840              | 5           | --                  | --          | --                 | --          |

المصدر : تم أعداد الجدول استناداً إلى :-  
 - البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرة الإحصائية السنوية للسنوات (2007 ، ص48) ، (2008 ، ص54) ، (2011 ، ص73) ، (2014 ، ص75) .

(1) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2007 ، ص16.

(2) التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2010 ، مصدر سابق ، ص38.

(3) أحمد أبريهي علي ، لتضخم والسياسة النقدية ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، العدد 24 ، 2010 ، ص19.

### المطلب الثالث-متطلبات الاحتياطي القانوني

تحتفظ المصارف برسبة معينة من ودائعها بشكل موجودات نقدية الغرض منها توفير حد أدنى من السيولة للمصرف وحد أدنى من الضمان للمودعين لدى البنك المركزي وهي تمثل النسبة القانونية للاحتياطي، وبالتالي إذا أراد البنك المركزي زيادة عرض النقود من خلال زيادة قدرة المصارف التجارية على منح الائتمان ، فإن البنك المركزي في هذه الحالة يخفض نسبة الاحتياطي القانوني وعلى العكس إذا أراد البنك المركزي تخفيض عرض النقود من خلال تخفيض قدرة المصارف التجارية على منح الائتمان فإن البنك المركزي في هذه الحالة سيرفع نسبة الاحتياطي القانوني<sup>(1)</sup> . وفي ظل سياسات التحرر المالي والنقد التي ينتهجها البنك المركزي العراقي يحتم عليه أن يستخدم سياسة هادفة وفاعلة في تحديد نسبة الاحتياطي بما يدعم المؤسسات المصرفية ويحفزها للتوجه نحو السوق وتنشيط البيئة الاستثمارية<sup>(2)</sup>

وهذا ما أشار إليه نص القانون الجديد للبنك المركزي رقم (56) لسنة (2004) وكما يأتي<sup>(3)</sup> :

1 -يتطلب البنك المركزي العراقي من المصارف تنفيذاً للسياسة النقدية في العراق وبمقتضى اللوائح المنظمة في هذا الشأن أن تحتفظ باحتياطي في شكل أرصدة نقدية أو ودائع لدى البنك المركزي العراقي

2 -في حالة عجز أي مصرف عن الاحتفاظ بالحد الأدنى من الاحتياطي المطلوب المنصوص عليه في الفقرة (1) يجوز للبنك المركزي العراقي أن يفرض نسبة فائدة على سبيل العقوبة يتم تحصيلها على أساس عجز احتياطي في هذا المصرف حتى تتم تغطية هذا العجز . إن نسبة الاحتياطي هي مبلغ يحدد من قبل البنك المركزي العراقي كنسبة مئوية ويمكن تعديلها في أي وقت كان من قبله ، وتحتفظ المصارف باحتياطيات على شكل أرصدة بالدينار العراقي في حساب احتياطي لدى البنك المركزي بنسبة (20%) من الودائع الخاصة للاحتياطي القانوني (الودائع الجارية) وبنسبة (5%) من الودائع الخاصة للاحتياطي في خزائن المصرف (ودائع توفير) وتكون الاحتياطيات القانونية لودائع العملة الأجنبية. بالنسبة نفسها وطريقة الاحتفاظ أعلاه<sup>(4)</sup>. وكما موضح في الجدول الآتي .

(1) عبد المطلب عبد الحميد ، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي للدار الجامعية ، الإسكندرية ، ط1 ، 2013 ، ص 23 .

(2) ماسح شبيب هدهود الشمري وغالب شاكر بخيت ، استشراف مستقبل السياسة النقدية في ظل تداعيات التحول الاقتصادي في العراق ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة واسط ، العدد 14 ، 2014 ، ص 4.

(3) المادة (29) من قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة (2004).

(4) التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2007 ، مصدر سابق ، ص 17.

يلاحظ من الجدول (3) أن نسبة الاحتياطي الإلزامي بلغت (25%) منذ عام (2004) حتى للودائع الأهلية والحكومية باستثناء عام (2007 و 2008) فقد بلغت (75%) بسبب السيولة الزائدة لدى المصارف الحكومية . إذ سجل (1604537) ديناراً عام (2004) ثم تضاعف عام (2005) ليصل إلى (2965526) دينار واستمر بالزيادة بشكل واضح في السنوات اللاحقة إلا أن العاميين (2007 و 2008) شهدت ارتفاعاً كبيراً جداً في هذا الاحتياطي ليصل (12084441) ديناراً في عام (2007) و (19993802) ديناراً في عام (2008) ، بعدها أخذ بالتذبذب خلال المدة (2009 – 2014) ، علماً أن هذه التغيرات في الاحتياطي الإلزامي هي تابعة للتغيرات في مقدار الودائع الخاضعة للاحتياطي والتي يبينها الجدول الآتي:-

| جدول (3)                                                                                     |                           |              |                                       |                                        |                    |                  |
|----------------------------------------------------------------------------------------------|---------------------------|--------------|---------------------------------------|----------------------------------------|--------------------|------------------|
| الاحتياطي الإلزامي والفائض والودائع الخاضعة للاحتياطي الإلزامي في الجهاز المصرفي (2004-2014) |                           |              |                                       |                                        |                    |                  |
| السنة                                                                                        | نسبة الاحتياطي الإلزامي % |              | الودائع الخاصة للاحتياطي (عملة محلية) | الودائع الخاصة للاحتياطي (عملة أجنبية) | الاحتياطي الإلزامي | الاحتياطي الفائض |
|                                                                                              | ودائع أهلية               | ودائع حكومية |                                       |                                        |                    |                  |
| 2004                                                                                         | 25                        | 25           | 5354425                               | 1063722                                | 1604537            | 3197703          |
| 2005                                                                                         | 25                        | 25           | 7360806                               | 4501297                                | 2965526            | 886532           |
| 2006                                                                                         | 25                        | 25           | 10120283                              | 6192141                                | 4078106            | 1573983          |
| 2007                                                                                         | 25                        | 75           | 17332489                              | 5192540                                | 12084441           | 2819976          |
| 2008                                                                                         | 25                        | 75           | 28236300                              | 7597440                                | 19993802           | 1790445          |
| 2009                                                                                         | 25                        | 25           | 28765540                              | 8901504                                | 9416761            | 12929391         |
| 2010                                                                                         | 15                        | 15           | 42937219                              | 4763401                                | 7155093            | 28400849         |
| 2011                                                                                         | 15                        | 15           | 43023109                              | 9075911                                | 7814853            | 24025157         |
| 2012                                                                                         | 15                        | 15           | 46295571                              | 11197913                               | 8624023            | 24518041         |
| 2013                                                                                         | 15                        | 15           | 54598821                              | 9580392                                | 9626882            | 30900763         |
| 2014                                                                                         | 15                        | 15           | 57337892                              | 13169462                               | 10576103           | 17316891         |

المصدر : تم إعداد الجدول استناداً إلى:-  
البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرة الإحصائية السنوية للسنوات (2007 ، ص32) ، (2008 ، ص38) ، (2011 ، ص51) ، (2014 ، ص51)

## المطلب الرابع: التسهيلات القائمة

عندما يكون بلد ما يعاني من عدم امتلاك أنظمة مالية متطورة ، فعلى البنوك المركزية أن تعتمد على التسهيلات القائمة بصورة أكبر من عمليات السوق المفتوحة من أجل تحقيق أهداف السياسة النقدية . إذ يكون الهدف منها هو منح الأمان للمصارف لإدارة فائض السيولة لديها ضمن معدل معتدل من أسعار الفائدة . وأن القانون الجديد رقم (56) لسنة (2004) قد سمح للبنك المركزي وفقاً للمادة (28) أن يقدم القروض وتسهيلات الودائع وممارسة وظيفة الملجأ الأخير للإقراض محل تسهيلات الاكتشاف والسلف التي كانت مستخدمة سابقاً والتي لا يسمح بها هذا القانون (1) . إذ تنطلق آلية العمل من خلال مؤشرات سعر السياسة النقدية أو معدل فائدة البنك المركزي ويساعد ذلك في إعطاء إشارات تؤثر في اتجاه أسعار الفائدة كغرض تشغيلي يؤدي بالنتيجة إلى السيطرة على مناسيب السيولة وخفض التضخم (2) . وهناك نوعان من التسهيلات القائمة :

### المحور الأول- تسهيلات الإقراض القائمة

بدأ العمل بهذا النوع من التسهيلات في شهر آب (2004) إذ يقوم البنك المركزي بمنح تسهيلات للمصارف استناداً للأهداف الأساسية للسياسة النقدية بهدف المحافظة على نظام مالي سليم وآمن ويكون هذا التسهيل على ثلاثة أنواع (3) :

**أولاً، الائتمان الأولي:** يمنح البنك المركزي ائتماناً أولياً كمصدر دعم وتمويل للمصرف الذي يكون في وضع سليم من وجهة نظر البنك المركزي ، ويستخدم المصرف هذا الائتمان لغاية (20%) من رأسماله ولمدة لا تزيد على خمسة عشر يوماً أو لمدة إضافية بموافقة البنك المركزي وبسعر فائدة نقطتين فوق سعر لسياسة النقدية

**ثانياً، الائتمان الثانوي-** وهو ائتمان قصير الآجل يمنحه البنك المركزي للمصارف لغاية شهر واحد ويعد مصدر دعم للمصرف غير القادر على تدبير التمويل من السوق . ويمنح بسعر فائدة ثلاث نقاط فوق سعر السياسة النقدية.

**ثالثاً، تسهيلات الملجأ الأخير للإقراض:** يجوز للبنك المركزي في الظروف الاستثنائية أن يكون المقرض الأخير لمصرف مرخص أو يحمل تصريحاً صادر من البنك المركزي العراقي في تقديم

(1) البنك المركزي العراقي ، ملخص أدوات السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ، مصدر سابق ، ص 7.

(2) ثريا الخزرجي ، السياسة النقدية في العراق بين تراكبات الماضي وتحديات الحاضر ، مصدر سابق ، ص 10.

(3) وليد عيدي عبد النبي ، البنك المركزي العراقي وتطور دوره الرقابي والنقدي وتوجهات خطته الإستراتيجية

معونات مالية تمنح للمصرف لمدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر ولا يلتزم البنك المركزي بتقديم مثل هذه المساعدات المالية إلا إذا<sup>(1)</sup>:

- رأى البنك المركزي أن المصرف قادر على أداء التزاماته .
- إذا كان الدعم ضرورياً للحفاظ على استقرار النظام المالي ، وإذا كان وزير المالية قد أصدر ضماناً كتابياً للبنك المركزي نيابة عن الحكومة يضمن سداد قيمة القرض .
- وأن سعر الفائدة المفروض على تسهيلات الملجأ الأخير للإقراض سيكون بسعر البنك مضافاً إليه (3.5%) نقاط .

### المحور الثاني تسهيلات الإيداع القائمة

نم استحداث تسهيل الودائع القائمة والتي يمكن من خلالها قبول ودائع بالدينار العراقي أو الدولار الأمريكي الاستثمار لليلة واحدة من المصارف التي تتمتع بأرصدة زائدة . إذ إن هذه التسهيلات ستنشئ قاعدة صلبة لأسعار فوائد ذات آجال قصيرة جداً تساعد المصرف على إيجاد الاستقرار إلى حد ما عندما ينتبأ بأسعار الفوائد المستقبلية ولحين تطور سوق الأوراق الحكومية . فلن تسهيل الودائع يمكن أن يعمل على سحب السيولة الزائدة من القطاع المصرفي تلقائياً<sup>(2)</sup> . وتقسم تسهيلات الإيداع القائمة إلى<sup>(3)</sup> :

#### أولاً ، ودائع بالدينار العراقي

- 1 - الاستثمار لليلة واحدة : بدأ العمل به بتاريخ (2005/3/1) وهو استثمار قصير الأجل جداً وتحسب الفائدة علي أساس سنوي (أي 365 يوماً) ويتغير هذا السعر من حين لآخر بحسب الظروف الاقتصادية . ولا يحتسب مبلغ الإيداع الليالي للمص رف ضمن متطلبات الاحتياطي القانوني
- 2 - ودائع لمدة أربعة عشر يوماً وثلاثين يوماً : بدأ العمل به بتاريخ (2005/7/3) وتحسب الفائدة بحسب مدة الاستثمار للوديعة وعلى أساس أيضاً السنة (365) يوماً.

(1) المادة (30) من قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004.

(2) البنك المركزي العراقي ، ملخص أدوات النقدية للبنك المركزي ، مصدر سابق ، ص 4.

(3) سنان الشبيبي ، ملامح السياسة النقدية في العراق ، مصدر سابق ، ص 33-35.

| جدول (4)<br>تسهيلات الإيداع القائمة بالدينار العراقي 2005-2014 |                         |               |                           |               |                           |               |
|----------------------------------------------------------------|-------------------------|---------------|---------------------------|---------------|---------------------------|---------------|
| السنة                                                          | الاستثمار لمدة (7) أيام |               | الاستثمار لمدة (14) يوماً |               | الاستثمار لمدة (30) يوماً |               |
|                                                                | المبلغ المستثمر         | سعر الفائدة % | المبلغ المستثمر           | سعر الفائدة % | المبلغ المستثمر           | سعر الفائدة % |
| 2005                                                           | 1306                    | 5             | 2571                      | 6             | 5788                      | 7             |
| 2006                                                           | 1431                    | 18            | 590                       | 19            | 3065                      | 20            |
| 2007                                                           | 2381                    | 18            | 572                       | 19            | 539                       | 20            |
| 2008                                                           | 933                     | 13            | 705                       | 14            | 1105                      | 15            |
| 2009                                                           | 2803                    | 5             | --                        | --            | --                        | --            |
| 2010                                                           | 1060                    | 4             | --                        | --            | --                        | --            |
| 2011                                                           | 2470                    | 4             | --                        | --            | --                        | --            |
| 2012                                                           | 3115                    | 4             | --                        | --            | --                        | --            |
| 2013                                                           | 3134                    | 4             | --                        | --            | --                        | --            |
| 2014                                                           | 383                     | 2             | --                        | --            | --                        | --            |

المصدر : تم إعداد الجدول استناداً إلى:-  
- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، تقرير الاقتصادي النقدي لسنوات (2005 ، ص15)  
(2007 ، ص13) (2011 ، ص22) ، (2012 ، ص23) (2013 ، ص27) (2014 ، ص38).

ويلاحظ من الجدول (4) أن الاستثمار لمدة سبعة أيام أخذ بالارتفاع التدريجي ليصل (1306) مليار دينار مقابل ارتفاع مقابل في سعر الفائدة ليرتفع من (5%) في عام (2005) إلى (18%) عام (2007) . انخفض المبلغ المستثمر وسعر الفائدة في عام (2008) إلى (933) مليار دينار (13%) ، ومن ثم ارتفع في عام (2009) ليصل (2083) مليار دينار ثم انخفض في عام (2010) ليصل (1060) مليار دينار بسعر فائدة (4%) إلا أنه أخذ بالارتفاع التدريجي منذ عام (2011) وبسعر فائدة (4%) . أما في عام (2014) انخفض مبلغ الاستثمار ليصل إلى (383) مليار دينار وبسعر فائدة (2%) . أما الاستثمار لمدة (14) يوماً في عام (2005) بلغ (2571) مليار دينار وبسعر فائدة (6%) إلا أنها أخذت بالتناقص في السنتين التاليتين وبلو ارتفاع ملحوظ في أسعار الفائدة.

فيما يخص الاستثمار لمدة (30) يوماً فهو الآخر أخذ المنحنى التنازلي نفسه إذ كان (5788) مليار دينار في عام (2005) ووصل إلى (539) مليار دينار في عام (2007) مع ارتفاع أسعار الفائدة بواقع (20%) ، ثم ارتفع في عام (2008) ليصل إلى (1105) مليار دينار وبسعر فائدة (15%) في عام (2008).

## ثانياً، ودائع بالدولار الأمريكي

- 1 - الاستثمار لليلة واحد : بدأ تطبيق هذا النوع بتاريخ (2005/3/1) . وتحسب الفائدة على أساس سنوي وبالإمكان تكرار هذا الاستثمار يومياً بشرط أن يصل طلب الاستثمار لليلة واحدة قبل الساعة الثانية عشر ظهراً من يوم العمل الذي يبدأ الاستثمار فيه
- 2 - ودائع لمدة ثلاثين يوماً وتسعين يوماً : بدأ تطبيق هذا النوع بتاريخ (2005/8/15) تحسب الفائدة عليه على أساس سنوي . وفي حالة كسر الوديعة (والتي يقصد بها سحب الوديعة قبل موعد استحقاقها) ولأي سبب كان فإن البنك المركزي يدفع عن مدة الاستثمار فقط .

| جدول (5)                                                              |                         |               |                           |               |                           |               |                 |
|-----------------------------------------------------------------------|-------------------------|---------------|---------------------------|---------------|---------------------------|---------------|-----------------|
| تسهيلات الإيداع القائمة بالدولار الأمريكي (2005 - 2008) (مليون دولار) |                         |               |                           |               |                           |               |                 |
| السنة                                                                 | الاستثمار لمدة (7) أيام |               | الاستثمار لمدة (14) يوماً |               | الاستثمار لمدة (30) يوماً |               | إجمالي          |
|                                                                       | المبلغ المستثمر         | سعر الفائدة % | المبلغ المستثمر           | سعر الفائدة % | المبلغ المستثمر           | سعر الفائدة % | المبلغ المستثمر |
| 2005                                                                  | 415.5                   | 2.5           | 911.0                     | 3             | 10.0                      | 3.25          | 1336.5          |
| 2006                                                                  | 400.5                   | 2.75          | 631.3                     | 3.25          | 3.8                       | 3.5           | 1035.6          |
| 2007                                                                  | 122.5                   | 2.75          | 625.0                     | 3.25          | 0                         | 3.5           | 747.5           |
| 2008                                                                  | 11.5                    | 2             | 5.5                       | 2.25          | 0                         | 2.5           | 17              |

المصدر : تم إعداد الجدول استناداً إلى:-

-البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، تقرير  
الاقتصادي السنوي لسنوات (2005 - 2006 ، 13) ، (2006 - 2007 ، 13) ، (2007 ، 47) ، (2008 ، 54).

إلى جانب الوسائل الكمية غير المباشرة ، فإن البنك المركزي يلجأ إلى بعض الإجراءات للتأثير على حجم الائتمان الذي تمنحه المصارف التجارية بصورة مباشرة وهي ما يسمى بالرقابة الكمية المباشرة ، ويتم استخدامها بشكل مؤقت فقط ومن وقت إلى آخر (في ظروف غير عادية) وتأخذ هذه الرقابة عدة صور أهمها<sup>(1)</sup> :

-تحديد حجم الائتمان أي وضع حداً أقصى للائتمان الذي يستطيع المصرف التجاري أن يمنحه خلال مدة معينة وفقاً لحالة الاقتصاد القومي ، إذ يخفض هذا الحد في أوقات التضخم وارتفاع الأسعار ويرفع هذا الحد في أوقات الكساد والركود ويكون على شكل نسبة مئوية

(1) ينظر في ذلك كل من :-

- محمد مروان السحان وآخرون ، مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلّي ، مصدر سابق ، ص 264  
- أحمد زهير شلمية ، النقود والمصارف ، مصدر سابق ، ص 334

من مجموع الموجودات المالية التي يمتلكها المصرف التجاري أو كنسبة من رأسمالها أو من الودائع المتوفرة لديها.

كما يمارس البنك المركزي العراقي رقابة نوعية تتضمن مجموعة من الإجراءات التي يتخذها بقصد تشجيع أنواع من الأنفاق أو الاستثمارات المنتجة وتوجيه تدفق الائتمان إليه وإحداث التوسع المرغوب فيه عن طريق التأثير المباشر في الائتمان المصرفي نفسه . بعبارة أخرى فلن الرقابة النوعية على الائتمان إنما تنظم طلب الائتمان وليس عرض الائتمان الذي تنظمه الوسائل الكمية وتأخذ الرقابة النوعية صوراً متعددة أهمها<sup>(1)</sup> :

- تحديد أسعار الفائدة تختلف باختلاف نوع الائتمان . فتكون منخفضة بالنسبة للقروض التي تمنح لأنشطة تشجعها الدولة ، ومرتفعة بالنسبة الأنشطة ذات الأهمية الأقل بالنسبة للمجتمع .
- تحديد حصص ائتمانية مختلفة للأنشطة الاقتصادية فيزيد الائتمان المقدم للصناعة في دولة تستهدف بناء قاعدة صناعية ويخفض الائتمان المقدم للاستهلاك مثلاً.
- تحديد آجال مختلفة لاستحقاق القروض حسب أوجه استخدامها ، إذ تزداد آجال القروض المقدمة للتنمية
- اشتراط حصول على موافقة البنك المركزي عندما يتجاوز الائتمان حداً معيناً<sup>(2)</sup> .

وهناك وسائل أخرى يتم استخدامها من قبل البنك المركزي العراقي إلى جانب الوسائل السابقة وهي لا تقل أهمية عنها وتكون أكثر مرونة مثل الإقناع الأدبي والذي يقصد به تلك الجهود التي يبذلها البنك المركزي من أجل إقناع المؤسسات المالية والمصرفية عموماً والمصارف التجارية خاصة في حالة إتباع سياسة نقدية معينة ، يرغب البنك المركزي إتباعها لعلاج حالة اقتصادية ما<sup>(3)</sup> . وفي الواقع أن نجاح هذه الوسيلة يعتمد إلى درجة كبيرة على طبيعة ومدى العلاقة بين البنك المركزي والمصارف التجارية .

(1) مروان السمحان وآخرون ، مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلّي ، مصدر سابق ، ص 265.

(2) باري سجيل ، النقود والبنوك والاقتصاد وجهة نظر النقديين ، دار المريخ ، الرياض ، 1987 ، ص 272.

(3) أحمد زهير شامية ، النقود والبنوك ، مصدر سابق ، ص 337.

## المبحث الثاني

### الإجراءات التشريعية والتنظيمية المستحدثة في البنك المركزي العراقي عام 2003م

بهدف مواكبة المستجدات والتطورات التي شهدتها الواقع الاقتصادي في العراق بعد عام (2003) كان لابد أن يتخذ البنك المركزي العراقي مجموعة من الإجراءات تتلاءم مع هذه التحولات ، ولتكيف آليات البنك المركزي مع التوجه الفكري الجديد ولتنسجم مع الأهداف الموضوعية له لتحقيق نظام مالي رصين يستند إلى آلية السوق لخلق بيئة اقتصادية تنافسية تستند إلى آلية العرض والطلب في خلق الأهداف والتوجهات المستقبلية ورسم السياسات . ويمكن أن تحدد أهم تلك الإجراءات بما يأتي:

#### المطلب الأول: الإجراءات الفنية والتنظيمية المستحدثة في البنك المركزي العراقي

**المحور الأول :-** تم استبدال العملة الوطنية في (2004/1/015) وبقيمة (4 تريليون) دينار عراقي قديم<sup>(1)</sup>. وحملت هذه الخطوة عدداً من المزايا منها فئات إضافية عديدة أخرى ، إجراءات إضافية لمكافحة التزوير ، تحسين ديمومة العملة ، عملة موحدة تستخدم في كافة أنحاء العراق مما أعلت الثقة بالدينار العراقي وساهم في تحسين صرفه بشكل واضح<sup>(2)</sup> .

**المحور الثاني :-** تحرير القطاع المالي ولاسيما سعر الفائدة ففي (2004/3/1) أعلن البنك المركزي تخليه عن تحديد سعر الفائدة الذي يتقاضاه أو تدفعه المصارف والمؤسسات المالية الوسيطة لزبائنها<sup>(3)</sup> . وإلغاء خطط الائتمان السابقة التي كان يفرضها على حرية تخصيص الموارد الائتمانية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة وجعل آليات العرض والطلب تعمل بكفاءة ومنافسة وبشكل شفاف وواضح وسليم<sup>(4)</sup> . ويعد هذا الإجراء أهم الدعائم الرئيسة في إستراتيجية الإصلاح المالي . إذ يتيح للمقرضين اتخاذ قراراتهم بدلاً من جعلهم مقيدون بتوجهات أوامر يصدرها البنك المركزي العراقي ، كما يحفز التحرير الأ عمال التجارية والمشاريع لرفع إنتاجهم ويزيد من ربحيتهم ومن ثم ينهض بإنتاجية الاقتصاد إذ ستبدأ

(1) وليد عيدي عبد النبي ، البنك المركزي العراقي وتطور سياسته النقدية والرقابة المصرفية ، بحث منشور على موقع البنك المركزي العراقي. <http://www.cbi/irabic>

(2) نهاد عبد الكريم أحمد العبيدي ، الملامح والاتجاهات الراهنة للسياسة النقدية في العراق (من التغيير إلى التحرير) ومجالات تفعيلها ، الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة بغداد ، المجلد 4 ، العدد 18 ، 2011 ، ص 16.

(3) احمد إسماعيل المشهداني وحيدر حسن آل طعمة ، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي للفترة (2003-2009) ، مصدر سابق ، ص 137.

(4) صادق راشد الشمري ، إدارة المصارف والواقع والتطبيقات العملية مطبعة الكتاب ، بغداد ، 2012 ، ص 133.

المنافسة للحصول على التمويل المتاح ، كما يتطلب التحري من المصارف أن تتنافس للحصول على زبائن للاقتراض والإيداع على أساس الأسعار التي يتم استيفائها والخدمات التي يقدمونها وستكون المحصلة النهائية لهذه الإجراءات تخصيص أكفأ لرأس المال في جوانب الاقتصاد العراقي كافة<sup>(1)</sup>.

**المحور الثالث :-** فتح باب العمل للمصارف الأجنبية عن طريق المشاركة في المصارف المحلية ، وبدون وضع أي حدود لنسبة المشاركة ، أو فتح فروع لها في العراق دون تحديد رأس المال فضلاً عن إمكانية فتح مكاتب تمثيل لها<sup>(2)</sup> . بما ينسجم مع قانون الاستثمار رقم (13) لسنة (2006) في العراق وتوجهات السياسة الاقتصادية نحو اقتصاد السوق ، يمثل إحدى الخطوات الهامة نحو الأمام في إطار الجهود لبناء قطاع مصرفي نشط وتنافسي في العراق.

**المحور الرابع -** التحول من الرقابة المصرفية المتحكمة القائمة على أساس ما يسمى (Rule Base) إلى الرقابة الوقائية التلقائية (Prdden tial-Base) التي استطاع البنك المركزي العراقي على أساسها وبموجب قانونه وقانون الصيرفة الجديد رقم (94) لسنة (2004) من فرض عمليات الرقابة الوقائية عبر اللوائح التنظيمية وتطبيقاتها بعيداً عن الإجراءات الإدارية الرقابية القسرية ، وهو الأمر الذي يمكن الجهاز المصرفي بالعمل على وفق نظم مرنة وكفاءة في ترصين العمل المصرفي<sup>(3)</sup>.

**المحور الخامس -** إعادة جدولة الدين العام الداخلي المترتب لمصلحة البنك المركزي العراقي على وزارة المالية والناجم عن حساب السحب على المكشوف ووصولات الخزينة الصادرة عن وزارة المالية والمملوكة للبنك المركزي العراقي والتي تراكمت خلال عقد التسعينيات بسبب ظاهرة التمويل التضخمي ، وبلغ مجموع الدين في (2005/12/31) مبلغاً قدره (5.4) ترليون دينار عراقي ، ويسدد بإقساط سنوية على مدى (7.5) سنة ابتداء من

(1) نهاد عبد الكريم احمد العبيدي ، الملامح والاتجاهات الراهنة للسياسة النقدية في العراق من التقيد إلى التحرير) ومجالات تفعيلها ، مصدر سابق ، ص17.

(2) ماجد الصوري ، إصلاح النظام المصرفي في العراق

(3) سنان الشبيبي ، ملامح السياسة النقدية في العراق ، مصدر سابق، ص19.

(2006/3/31) ، ويبلغ القسط السنوي بحدود (180) مليار دينار وذلك من خلال إصدار حوالات خزينة به ، كما يخضع الدين إلى فائدة سنوية قدرها (5%)<sup>(1)</sup>.

**المحور السادس - إعادة هيكلة المصارف الحكومية (الرافدين والرشدي والمصارف المتخصصة ، فضلاً عن إعادة هيكلة مديرية الصيرفة والرقابة على الائتمان في البنك المركزي العراقي في كانون الأول من عام (2006) وتم توقيع مذكرة تفاهم بين وزارة المالية والبنك المركزي برعاية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ووزارة الخزانة الأمريكية لتحقيق إعادة هيكلة النظام المصرفي في العراق . وذلك تطبيقاً لأحد بنود اتفاقية الإسناد بين العراق وصندوق النقد الدولي بإعادة هيكلة مؤسسات الدولة العراقية<sup>(2)</sup> . تتضمن إعادة الهيكلة تقلص حجم المصارف من حيث عدد العاملين وعدد الأقسام والوحدات وعدد المستويات الهرمية في الهيكل التنظيمي للمصرف وغيرها . والهدف من هذا التخفيض في الحجم تحسين كل من الكفاءة والفاعلية .**

**فإن مفهوم إعادة الهيكلة يتضمن عملية إحداث تغييرات في الهيكل التنظيمي بهدف تحسين أداء المصارف ككل ، كما تشمل إجراءات تغييرات في المهمات والمسؤوليات والصلاحيات والإجراءات التي تعتمد عليها المصارف من خلال إعادة تصميم الهيكل التنظيمي ، ذلك باستحداث وحدات أو أقسام جديدة أو دمج بعض الأقسام القائمة في قسم جديد وإلغاء البعض منها . وينبغي أن تهدف إعادة الهيكلة إلى تحقيق هدفين رئيسيين<sup>(3)</sup>.**

- خفض تكاليف التشغيل.

- توجيه عملية اتخاذ القرار نحو المستويات الدنيا في المصرف وهو ما ينسجم والتوجه نحو اللامركزية في بعض جوانب العمل المصرفي التي تتطلب سرعة أداء ال عمليات المصرفية بهدف إرضاء الزبون .

(1) احمد إسماعيل المشهداني وحيدر حسين ال طعمة ، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي للفترة (2003-2009) ، مصدر سابق ، ص138.

(2) ماجد الصوري ، إصلاح النظام المصرفي في العراق ، مصدر سابق ، ص1.

(3) موفق السبيدي وسجى فتحي عمر ، استراتيجيات التغيير في العمل المصرفي بين تحديات العولمة ومتطلبات المهنة ، مجلة تنمية الرافدين ، المجلد 30 ، العدد 92 ، 2008 ، 165 - 164 .  
للمزيد ينظر :

ندى علي صالح الفريجي ، المبررات الاقتصادية لإعادة هيكلة مصرفي الرافدين والرشيد ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية 2014 ، ص31-34.

**المحور السابع -** سعى البنك المركزي العراقي لتطبيق نظام المدفوعات الالكتروني بعد عام (2006) كخطوة أساسية لتطوير القطاع المصرفي في العراق وزيادة كفاءته وفاعليته في تحقيق الاستقرار المالي في البلاد من خلال تداول الأموال الالكترونية وتقليل الاعتماد على التداول الورقي . ويتكون نظام المدفوعات العراقي من الأنظمة الآتية<sup>(1)</sup>:-

#### **أولاً، نظام التسوية الإجمالية الآتية RTGS**

يتضمن النظام تسوية فعلية خلال يوم العمل لأوامر الدفع (عالية القيمة) الصادرة من قبل المشاركين بصورة مستمرة ، إذ يشترك جميع المصارف وفروع البنك المركزي فضلاً عن وزارة المالية بهذا النظام . وتم العمل به بتاريخ (2006/8/24).

#### **ثانياً، نظام المقاصة الآتية Automated Clearing House، C-ACH**

هو نظام يمكن المصارف المشاركة وفروعها من تبادل أوامر الدفع فيما بينهم بطريقة آلية إذ بلغ عدد المشاركين (37) مصرف فضلاً عن البنك المركزي وفروعه . وتم تشغيل هذا النظام في (2006/9/14) ويشمل<sup>(2)</sup> .

- 1 - أوامر الدفع منخفضة القيمة (SVPO) Small Value Payment Order تكون التسوية في يوم العمل نفسه إذ يتم تحديد سقف مليار دينار عراقي ومائة ألف دولار كحد أعلى للتمويل الواحد خلال النظام وهذا السقف تحت سيطرة وإدارة البنك المركزي ومن الممكن تغييره .
  - 2 - الصكوك الالكترونية (Check)CH
  - 3 - بدأ العمل به منذ بداية عام (2011) وتم اشتراك معظم المصارف الأهلية وفروعها .
  - 4 - صكوك المقاصة الخاصة VIP
  - 5 - وهي صكوك تتم تسويتها في يوم العمل نفسه في حال قبولها من قبل المصرف المسحوب عليها.
  - 6 - أوامر الدفع مدينة (Direct Debit) DD
- لم يتم تفعيلها لعدم وجود تشريعات قانونية خاصة بها حالياً

(1) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، التقرير السنوي للاستقرار المالي 2012 ، ص 47-48.

(2) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2012 ، ص 82-83.

### ثالثاً . نظام إيداع وتسجيل السندات الحكومية GSRS Government Securities Registration System

وهو نظام يعمل على إدارة السندات الحكومية التي يصدرها البنك المركزي العراقي ووزارة المالية ومن خلال هذا النظام يستطيع البنك المركزي مراقبة وإدارة السيولة من موقع هـ . تم تشغيل النظام بصورة فعلية في شهر تشرين الثاني عام (2008) <sup>(1)</sup>.

**رابعا، شبكة ربط المصارف العراقية (IIBN) Iraq Inter-Banking Network**  
وهي شبكة لاسلكية ذات تقنية عالية تربط الفروع الرئيسية للمصارف وكذلك وزارة المالية مع البنك المركزي لتنفيذ نظام المدفوعات وكذلك لربط فروع البنك مع بعضها البعض لانجاز الفعاليات المختلفة وتمتاز الشبكة بالكفاءة والسرعة العالية وإمكانية التوسع . تم تشغيل الشبكة في عام (2009)

**المحور الثامن، إعداد وتطبيق نظام تقييم المصارف (Camels) في تقييم الأداء المصرفي :**  
ويسمى أيضاً مؤشرات الحيلة الجزئية التي تعتمد على ستة مؤشرات تجميعية أساسية لتحليل وضع المؤسسات المالية (كفاية رأس المال - جودة الموجودات - سلامة الإدارة - الربحية والإيرادات - السيولة - الحساسية لمخاطرة السوق ) بدأ العمل به منذ عام (2007) ويعد العراق البلد العربي الثالث المطبق لهذا النظام <sup>(2)</sup>.

**المطلب الثاني، الإجراءات التشريعية والقانونية المستحدثة في البنك المركزي العراقي**  
**المحور الأول :-** تشريع قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة (2004) الذي منحه استقلالاً قانونياً تاماً وتفويضاً واضحاً لما يقوم به لتحقيق الأهداف الموضوعية له ، وتنفيذ سياسته النقدية .

**المحور الثاني :-** تشريع قانون المصارف رقم (94) لسنة (2004) ليكون القاعدة التي تستند عليها المؤسسات المصرفية ومن ثم تعزيز الثقة بها وتحقيق الأهداف التنظيمية لهذا القانون التي ترتبط بالمهام التي يؤديها البنك المركزي العراقي باعتباره السلطة النقدية . ويمكن توضيح هذا الارتباط من خلال بنود ومواد قانون المصارف الجديد. فالمادة الثالثة من القانون

<sup>(1)</sup> البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي للعام 2008 ، ص 53.

<sup>(2)</sup> التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق لعام 2012 ، مصدر سابق ، ص 34 و 38

تنص على ((لا يحق لأي شخص في العراق ممارسة الأعمال المصرفية دون حصول على ترخيص أو تصريح صادر عن البنك المركزي العراقي ....الخ)). أما المادة السادسة والخمسون من القانون فتتضمن على "يجوز للبنك المركزي العراقي اتخاذ أي إجراء أو يفرض عقوبة إدارية في الحالات التي يتضح فيها بأن المصرف أو المسؤول الإداري . في المصرف أو أي شخص آخر قام بخرق أحكام هذا القانون أو أمر صادر عن البنك المركزي العراقي وقام بإدارة عمليات مصرفية غير سليمة وآمنة<sup>(1)</sup> . وبموجب هذا القانون تم تحويل الأدوات الرقابية للبنك المركزي من قوة مقيمة لعمل المصارف إلى قوة مراقبة لعمل المصارف تتولى تهيئة المناخ المناسب لعمل القطاع المالي دون قيود تحد من حركته وفعاليته<sup>(2)</sup> .

**المحور الثالث :-** تشريع قانون مكافحة غسيل الأموال رقم (93) لسنة (2004) ، إذ شرع لتأمين جانب المؤسسات المالية فيما يتعلق بغسيل الأموال وتمويل الإرهاب والجريمة ويهدف إلى أخذ الحيطة في تعاملاتها المالية على الصعيد الدولي والمحلي ، إذ الانفتاح على العالم الخارجي وشروع المؤسسات المالية في عمليات تمويل سريع لرؤوس الأموال ، فلا بد من قانون لحماية الأموال ومعرفة أصولها ولا يمكن أن يتم غسيلها بمشاريع داخل العراق بدون معرفة أصولها<sup>(3)</sup> . وتم تأسيس مكتب الإبلاغ عن غسيل الأموال الذي باشر عمله بموجب الأمر الإداري رقم (1308) في (2007/4/19) . إذ تم إلغاء المديرية العامة للرقابة على التحويل الخارجي . إذ قام البنك المركزي العراقي بتطوير عمل مكتب الإبلاغ عن غسيل الأموال من أجل النهوض بواقع عملي للرقابة إلى المستوى الوحدات النظرية في البلدان العربية المجاورة وذلك من خلال<sup>(4)</sup> :

**أولاً :** تطوير قاعدة البيانات الخاصة بالمكتب باستخدام برامج لإدخال أسماء المؤسسات المالية المتمثلة بالمصارف العراقية والأجنبية المجازاة من قبل هذا البنك والمؤسسات غير

(1) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي لعام 2003 - ومطلع عام 2004 ، ص 56

(2) حسين شناوة مجيد ، سياسات الإصلاح الاقتصادي وأفاقها في العراق ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة واسط ، العدد 8 ، 2012 ، ص 13.

(3) عبد العظيم عبد الواحد الشكري وحياة عبد الرزاق حسين ، الإصلاح المصرفي في العراق - الواقع والمتطلبات ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، جامعة القادسية ، المجلد 15 ، العدد 1 ، 2013 ، ص 182.

(4) التقرير السنوي للاستقرار المالي لعام 2012 ، مصدر سابق ، ص 42 - 43.

المصرفية المتمثلة شركات التحويل المالي وشركات الصرافة وتبويب المعاملات المشبوهة أو قيد التحقيق .

**ثانياً :** التنسيق مع الجهات الحكومية الوطنية وفقاً لقانون مكافحة غسيل الأموال رقم (93) لسنة (2004) : مثل هيئة النزاهة - وزارة الداخلية - وزارة الخارجية - فضلاً عن المؤسسات الحكومية الأخرى في ما يتعلق بمواضيع مكافحة غسيل الأموال ومكافحة الفساد .

**ثالثاً :** التوجه للتنسيق مع إقليم كردستان لإنشاء وحدات مكافحة غسيل الأموال في فرعي البنك المركزي أربيل والسليمانية ويكون ارتباطهما مع هذا المكتب لمتابعة خضوع المصارف العاملة في إقليم كردستان لقانون مكافحة غسيل الأموال رقم (93) والتعليمات الصادرة بموجبه.

**رابعاً :** التواصل مع المصارف العاملة في العراق والمؤسسات المالية الأخرى باعتبارها الجهات التي تمر من خلال قنواتها المعاملات المالية المشبوهة .

**خامساً :** تدقيق الكشوفات المالية التحليلية المقدمة من قبل المؤسسات المالية وتحليلها ومخاطبة المؤسسات بشأنها تحفيزاً لتلك المؤسسات في بناء قاعدة بيانات رصينة لديها بأسماء عملائها ومهنتهم ومصادر أموالهم.

**سادساً :** بناء أسس سليمة للتدقيق والتحقيق ومراقبة حركات التهريب وغسل الأموال ، فضلاً عن تدقيق الكشوفات الخاصة بمزاد العملة بشكل يومي ومتابعة مدى التزام المؤسسات المالية بتعليمات نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية وتعليمات هذا المكتب بشأن الحوالات والتعاملات المالية .

**المحور الرابع :-** إصدار اللوائح التنظيمية التي تمكن المصارف من تنويع عملياتها المصرفية خارج الميزانية العمومية بما يحقق قدرات تنافسية عالية وحصول على موارد مالية بآجال مختلفة وخفض المخاطر في مجالات الاستثمار والتحول الجزئي إلى عمليات ما يسمى (Fees Base) والتي يقتضيها التنوع المشار إليه<sup>(1)</sup>.

### المبحث الثالث

**التدخل المباشر من خلال توظيف الاحتياط الأجنبي للحفاظ على استقرار سعر الصرف:**  
أن تراكم العملة الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي الذي يمثل احتياطه الدولي قد تم عن طريق قيام وزارة المالية بمقايضة ما عندها من إيرادات بالدولار التي هي ناجمة للأساس عن صادرات العراق النفطية لقاء حصولها على ما ترغب به من الدينار العراقي المصدر من البنك المركزي العراقي . إذ يمثل تراكم تلك العملة الأجنبية احتياطي العراق الدولي (غطاء العملة الوطنية) . ويستخدم في جانب منه كوسيلة للتأثير في السوق النقدية للسيطرة على مناسيب السيولة وفائض الطلب الذي تولده الموازنة العامة عبر نفقاتها العامة . ولكون نظام الصرف المعتمد عليه في العراق هو من الأنظمة القريبة إلى مفهوم الصرف المرن (المدار) يسمح للبنك المركزي بيع أو شراء العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية طالما تمثل ديناً لحاملها على البنك المركزي ويكون الهدف من هذه النشاطات بيعاً وشراءً عن طريق السوق المركزية (مزاو العملة الأجنبية للبنك المركزي) الحفاظ على استقرار قيمة العملة المحلية<sup>(2)</sup> . وفي العراق لا يمكن وصف إجراءات البنك المركزي لبيع العملة الأجنبية تدخلاً بالمعنى الدقيق . لأن التدخل يعني التأثير في مقادير كل من جانبي العرض والطلب ، زيادة أو نقصاناً في السوق مع تعدد كافٍ للمشاركين في كل من الجانبين ، لكن في حالة العراق يكاد يكون البنك المركزي العراقي هو جهة العرض الوحيدة للعملة الأجنبية . وبتعبير آخر محتكر العرض ، بينما تفرض سياسة التدخل استقلال الجهة التي تتدخل عن الفاعلين الأصليين من العرض والطلب<sup>(3)</sup> . وأن التغييرات التي تحصل في الاحتياطيات الأجنبية في الميزانية العمومية

(1) ثريا الخزرجي وشيرون بدري البارودي ، الابتكارات الحديثة لأنظمة المدفوعات وفاعلية السياسة النقدية مع إشارة خاصة لتجربة البنك المركزي العراقي ، المجلة العراقية للعلوم الإدارية ، جامعة كربلاء ، المجلد 8 ، الإصدار 31 ، 2012 ، ص12 .

(2) ثريا الخزرجي وشيرون بدري البارودي ، الابتكارات الحديثة لأنظمة المدفوعات وفاعلية السياسة النقدية مع إشارة خاصة لتجربة البنك المركزي العراقي ، مصدر سابق ، ص69-71 .

(3) أحمد إبراهيم علي ، التضخم والسياسة النقدية ، مصدر سابق ، ص9 .

للبنك المركزي تتطلب حتماً تغيرات في العناصر الأخرى للميزانية العمومية . ويعتمد الأمر على تمويل زيادة صافي الموجودات الأجنبية عن طريق التوسع النقدي أو بوسائل ترفع صافي الموجودات الأجنبية مع بقاء الأساس النقدي دون تغير وبما أن العملة المصدرة من قبل البنك المركزي تعتمد على طلب الجمهور ، لذلك يتم زيادة موجودات العملة الأجنبية من زيادة احتياطات المصارف أو ودائعها لدى البنك المركزي العراقي . وفي هذه الحالة يصبح لديها فائض يضغط لخفض سعر الفائدة وتوسع الائتمان وينعكس فيما بعد على زيادة عرض النقد كي يتناسب مع المستوى الجديد للأساس النقدي . ويمكن أيضاً تمويل الزيادة بإصدار حوالات البنك المركزي لشترائها المصارف بمعنى (نقل المطلوبات غير النقدية ورأس المال إلى جانب الموجودات بإشارة سالبة أي يستوفى مفهوم صافي الموجودات المحلية)<sup>(1)</sup>. وان هذا التدخل المباشر من خلال توظيف الاحتياطات الأجنبية سيتم من خلال محورين وكما يأتي-

#### المطلب الأول - تدخل البنك المركزي في سوق الصرف المحلية التعقيم الجزئي

تعتمد بعض الدول ومنها العراق ، إلى توظيف سعر الصرف عن طريق رفع قيمة العملة الوطنية لخفض معدلات التضخم ويتم ذلك عن طريق تدخل البنك المركزي في سوق الصرف كبائع أو مشترٍ للعملة الأجنبية<sup>(2)</sup> . من أجل منع عملته من الانخفاض أو الارتفاع وفي هذه الحالة يقوم البنك المركزي العراقي بشراء (أو بيع) عملته من السوق النقدي وبيع (أو شراء) العملات الأجنبية . وهذا يعتمد على حجم الاحتياطات الأجنبية لدى البنك المركزي<sup>(3)</sup> .

ويتضمن التدخل في سوق الصرف عملية تعمي في مركز العملة الأجنبية للقطاع العام وليس للبنك المركزي فحسب. بمعنى آخر يتم تحويل العملة الأجنبية من المصدر النفطي إلى القطاع الخاص لتلبية طلبه من الاستيرادات. ومع وفرة نسبية في العملة الأجنبية لدى البنك المركزي فإنه يستطيع تعيين سعر الصرف الذي يريد الدفاع عنه وتلبية الطلب كاملاً عند ذلك السعر ولأن البنك المركزي يدخل السوق بائعاً (دائماً) أصبحت هذه الآلية هي الأساس في تقليص

(1) أحمد أبريهي علي ، الطلب على العملة الأجنبية والميزان الخارجي وسعر الصرف ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، العدد 43 ، 2014 ، ص 92 .

(2) أحمد أبريهي علي ، التضخم والسياسة النقدية ، مصدر سابق ، ص 10 .

(3) توماس ماير وآخرون ، النقود والبنوك والاقتصاد ، دار المريخ ، الرياض ، 2002 ، ص 662 .

الأثر التضخمي للإنفاق الحكومي جزئياً. سبب ذلك هو أن حجم مبيعات البنك المركزي من الدولار لا يمكن أن توازي مقدار العملة المحلية <sup>(1)</sup>. إن هذه العملية التي يقوم بها البنك المركزي تدعى بالتعقيم النقدي والذي يشير إلى الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي من أجل عزل عرض النقد المحلي عن تدفقات الاحتياطي الأجنبي <sup>(2)</sup>. وتعني أيضاً قيام البنك المركزي بتخفيض صافي أصوله المحلية بشكل يحد من أثر زيادة صافي أصوله الأجنبية على القاعدة النقدية. لكون التعقيم يمثل خط دفاع أول ضد الآثار غير المرغوبة للزيادة في تدفقات رأس المال الأجنبي على نمو الائتمان المحلي <sup>(3)</sup>.

إن تؤدي مبادلة العملة الأجنبية (الدولار) بالعملة المحلية إلى امتصاص فائض عرض النقد والسيولة المتولدة أصلاً عن تحسن وضع ميزان المدفوعات عبر قناة الأنفاق الحكومي وعلى وجه التحديد عملية تمويل الأنفاق الحكومي الداخلي بالعملة المحلية. ذلك أن تسديد قيمة مشتريات العملة الأجنبية سواء من قبل المصارف التجارية أو شركات التحويل المالي أو شركات الصرافة التي تنفذ بدورها طلبات شراء الدولار نيابة عن زبائنها يتم إما نقداً بعملة البنك المركزي وإما باستخدام الودائع الجارية القابلة للسحب بالشيكات باعتبارها وسائل دفع. وأن استخدام أي من وسيلتي الدفع لشراء العملة الأجنبية يقود إلى انخفاض الأساس النقدي بمقدار الكمية المشتراة مقومة بالعملة المحلية وبالتالي عرض النقد. (إن مبيعات البنك المركزي للعملة الأجنبية تقود إلى تقليص الاحتياطات النقدية للمصارف التجارية وهو ما يعكس انخفاض الأساس النقدي. وإن هذه الاحتياطات النقدية تشكل الأساس الذي تستند عليه المصارف التجارية في خلق الودائع المصرفية الجديدة من خلال منح الائتمان المصرفي، فإين تقلصها يقود إلى انخفاض عرض النقد بفترض بقاء العوامل الأخرى دون تغيير. أن النتيجة الصافية لتدخل البنك المركزي في سوق مبادلات العملات لبيع الدولار و شراء العملة المحلية تتلخص في الآتي <sup>(4)</sup> :

(1) أحمد أبريهي علي، الطلب على العملة الأجنبية والميزان الخارجي وسعر الصرف، مصدر سابق، ص 99..

(2) سامويلسون نوردهاوس، علم الاقتصاد، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط 1، 2006، ص 570.

(3) Roberto Cardarelli, Selim Erekdag and M. Ayham Kose, Capital inflows : Macro economies implications and poliey Responses, international monetary fand, wp/09/40/, 2009, P.17.

(4) عوض فاضل إسماعيل، تقويم سياسة رفع قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد 34، 2012، ص 11 - 13.

1. انخفاض الاحتياطيات النقدية الأجنبية لدى البنك المركزي .

2. انخفاض الأساس النقدي ثم عرض النقد .

عندما يتدخل البنك المركزي في سوق الصرف الأجنبي فإن الموجودات الأجنبية تتبادل مقابل المطلوبات. فمثلاً إذا اشترى البنك المركزي الموجودات الأجنبية فإن كلا جانبي الميزانية العمومية سيزداد ، إن هذا النوع من التدخل هو مماثل لعمليات السوق المفتوحة في أثره على المطلوبات النقدية والفرق الوحيد هو أن البنك المركزي يغير القاعدة النقدية من خلال التغير في موجوداته الأجنبية بدلاً من المحلية.

ويتم قياس معامل التعقيم النقدي وفق المعادلة الآتية-

$$\alpha = (\Delta NFA - \Delta CC) / \Delta NFA$$

إذ :

$\alpha$  : معامل التعقيم النقدي

$\Delta NFA$  : التغير في صافي الموجودات الأجنبية لدى البنك المركزي

$\Delta CC$  : التغير في العملة في التداول

تتراوح قيمة معامل التعقيم النقدي بين (0 - 1) ، عندما تكون قيمته مساوية إلى الواحد الصحيح يكون هناك تعقيم تام ، أما عندما تكون قيمته مساوية للصفر فإنه ليس هناك تعقيم<sup>(1)</sup> من خلال جدول (6) يلاحظ أن ارتفاع صافي الموجودات الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي خلال المدة (2003 - 2008) بسبب ارتفاع الإيرادات المقومة بالعملة الأجنبية نتيجة ارتفاع أسعار النفط الخام في السوق الدولية فضلاً عن ارتفاع الكميات المصدرة منه ، والذي ساعد البنك المركزي العراقي بالتدخل في سوق الصرف وسحب السيولة الفائضة المتولدة من النفقات العامة . إذ كان معامل التعقيم خلال هذه المدة قريب من الواحد الصحيح ومما يدل على التدخل الكبير للبنك المركزي في سوق الصرف الأجنبي

أما في عام (2009) فإن انخفاض صافي الموجودات الأجنبية كان نتيجة الأزمة المالية العالمية عام (2008) وأثرها على أسعار النفط وبالتالي على الإيرادات الأجنبية للعراق وفي

(1) Robert Lavigne, sterilized Intervention in Emerging market Economics : Trends costs, and risk, Bank of Canada, March 2008, P.4.

الوقت نفسه استمرار الارتفاع في العملة في التداول مما جعل معامل التعقيم أكبر من الواحد الصحيح. خلال المدة (2010 – 2013) ونتيجة لارتفاع صافي الموجودات الأجنبية لدى البنك المركزي فضلاً عن ارتفاع العملة في التداول جعل معامل التعقيم النقدي قريب من الواحد الصحيح ، أما في عام (2014) عاد معامل التعقيم إلى الارتفاع ليتعدى الواحد الصحيح نتيجة انخفاض صافي الموجودات الأجنبية لدى البنك المركزي نتيجة انخفاض أسعار النفط في السوق العالمي .

| جدول (6)<br>معامل التعقيم النقدي في العراق للمدة (2003- 2014)<br>( بليون دينار ) |                               |                                            |                      |                                |               |
|----------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------|--------------------------------------------|----------------------|--------------------------------|---------------|
| السنوات                                                                          | صافي<br>الموجودات<br>الأجنبية | التغير في<br>صافي<br>الموجودات<br>الأجنبية | العملة في<br>التداول | التغير في العملة<br>في التداول | معامل التعقيم |
| 2003                                                                             | 1350.3                        | ---                                        | 4629                 | ---                            | ---           |
| 2004                                                                             | 10742                         | 24245                                      | 7163                 | 2534                           | 0.89          |
| 2005                                                                             | 17366                         | 6624                                       | 9113                 | 1950                           | 0.70          |
| 2006                                                                             | 25953                         | 8587                                       | 10968                | 1855                           | 0.78          |
| 2007                                                                             | 38217                         | 12246                                      | 14232                | 3264                           | 0.73          |
| 2008                                                                             | 58718                         | 20501                                      | 18493                | 4261                           | 0.79          |
| 2009                                                                             | 49792                         | -8926                                      | 21776                | 3283                           | 1.36          |
| 2010                                                                             | 57185                         | 7393                                       | 24342                | 2566                           | 0.65          |
| 2011                                                                             | 69379                         | 12194                                      | 28287                | 3945                           | 0.67          |
| 2012                                                                             | 79968                         | 10589                                      | 30594                | 2307                           | 0.78          |
| 2013                                                                             | 88611                         | 8643                                       | 34995                | 4401                           | 0.49          |
| 2014                                                                             | 75445                         | -13166                                     | 36072                | 1077                           | 1.08          |

المصدر :-تم إعداد الجدول استناداً إلى :-  
- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرة الإحصائية السنوية لعام 2003 ( ص 14 ) ،  
( 2007 - ص 24 ) ، ( 2010 - ص 42 ) ، ( 2013 - ص 43 ) ، ( 2014 - ص 43 )

## □المطلب الثاني، تأثير عرض النقد على سعر الصرف

يعرف عرض النقد بأنه مجموعة وسائل الدفع المتداولة في المجتمع خلال مدة زمنية معينة ، أي بمعنى جميع وسائل الدفع المتاحة في التداول والتي هي بحوزة الأفراد والمؤسسات المختلفة<sup>(1)</sup> . فعندما يتدخل البنك المركزي العراقي في سوق الصرف كبائع للعملات الأجنبية فليته سوف يؤثر على الأساس النقدي<sup>(\*)</sup> ومن ثم على عرض النقد وكما تم الإشارة إليه سابقاً . إذ تتم عملية تقليص عرض النقد المحلي عبر طريقتين<sup>(2)</sup> : - الأولى: - أن شراء البنك المركزي للعملة المحلية ينطوي على سحب مباشر لجزء من عملة البنك المركزي من التداول .

**الثانية :-** أن ارتفاع قيمة العملة المحلية نتيجة انكماش عرض النقد المحلي يشجع الاستيرادات ويخفض الصادرات وبالتالي تسرب جزء من العملة المصدرة والمتداولة إلى خارج الاقتصاد المحلي لتصب تأثيرها على السوق الخارجية.

وبصدد وصف العلاقة بين عرض النقد وسعر الصرف فإن أي تغير في عرض النقد سيؤدي إلى تغير سعر الصرف باعتبار أن المتغير الأول (عرض النقد) متغير مستقل والثاني (سعر الصرف) متغيراً تابعاً بعلاقة عكسية ، فعندما يتدخل البنك المركزي كبائع للعملات الأجنبية من أجل إحداث طلب مقصود على العملة المحلية فإنه سوف يؤدي إلى انخفاض الأساس النقدي ومن ثم عرض النقد والنتيجة النهائية هي ارتفاع سعر الصرف<sup>(3)</sup> .

## المبحث الرابع

### رفع المردود المالي الحقيقي للدخار من خلال توظيف معدل التضخم كإحدى أدوات زيادة الثقة بالعملة المحلية

اعتمدت السلطة النقدية على إشارة سعر الفائدة على الدينار العراقي في تحقيق هدف خفض معدلات الزيادة السنوية في المستوى العام للأسعار وتحقيق الاستقرار المالي . فالتحرر المالي الذي شهدته أسواق العراق جسده فعلياً السوق المالية الوطنية عبر حرية الجهاز

(1) سمير فوزي شهاب ، قياس أثر النقد (M1) على الناتج المحلي في العراق للمدة (1987-2010) ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، جامعة تكريت ، المجلد 10 ، العدد 30 ، 2013 ، ص 288 .

(\*) الأساس النقدي = صافي الموجودات الأجنبية + صافي الانتماء المحلي.

(2) عوض فاضل إسماعيل الدليمي ، تقويم سياسة رفع قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي ، مصدر سابق ، ص 14 .

(3) عبد الجليل الغالي وسوسن كريم الجبوري ، لتجابه المتغيرات الاقتصادية الكلية للتغيرات في المجاميع النقدية في عينة دول نامية ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، جامعة القادسية ، المجلد 9 ، العدد 7 ، 2008 ، ص 198 .

المصرفي وإطلاق قدراته في تحديد معدلات الفائدة الدائنة والمدينة (التحرر المالي) الذي عُدد ركناً أساسياً من أركان تقوية الوساطة المالية التي هي جوهر الاستقرار المالي ولاسيما بعد أن يتم التخلي عن الإجراءات القسرية التي كانت السياسات النقدية السابقة تعتمد عليها عبر وسائلها المباشرة والمتمثلة بوضع سقف على الائتمان المصرفي الممنوح أو تحديد جهة الائتمان أو فرض معدلات فائدة إدارية تقع خارج قوى السوق وتوازنه.

اكتسبت إشارة سعر الفائدة على الدينار العراقي وللمرة الأولى ومنذ عهود طويلة مع إشارة سعر الصرف الاسمي زخماً استقرارياً قوياً ساعد في الحفاظ على معدلات فائدة حقيقية موجبة تفوق فيها سعر الفائدة الاسمي عن معدلات التضخم مما عزز من قدرة النظام المالي على الاستقرار ومنح السوق النقدية فرصاً في الاستقرار<sup>(1)</sup>.

إن تأثير إشارة سعر الفائدة الاسمي على الدينار تتم من خلال محورين أساسيين:

**المطلب الأول:** تأثيرها على التدفقات الداخلة لأس المال (قيمة الدينار في السوق الخارجية) تعني حركة رؤوس الأموال انتقال للحقوق المترتبة على رؤوس الأموال من فرد أو مجموعة من الأفراد الطبيعيين أو المعنويين في بلد معين إلى بلد آخر، ويعني ذلك انتقال القوة الشرائية التي لم تخصص للاستهلاك من بلد إلى آخر أي انتقال رأس المال النقدي من الأفراد المعنويين والطبيعيين والمشروعات من بلد إلى آخر مما يترتب عليه تكوين موجودات في البلد الآخر بهدف تحقيق مردود مالي<sup>(2)</sup>.

وأن أحد الأسباب المهمة التي تؤدي إلى الانتقال هو التفاوت في أسعار الفائدة بين البلدان فعند ارتفاع سعر الفائدة في بلد معين مقابل انخفاض سعر الفائدة في بلد آخر فهذا سيؤدي إلى زيادة الاستثمارات المالية في البلد الأول وارتفاع الطلب على عملته. فضلاً عن أن المستثمرين في البلد الأول سوف يجمعون عن الاستثمار في البلد الثاني مما يؤدي إلى

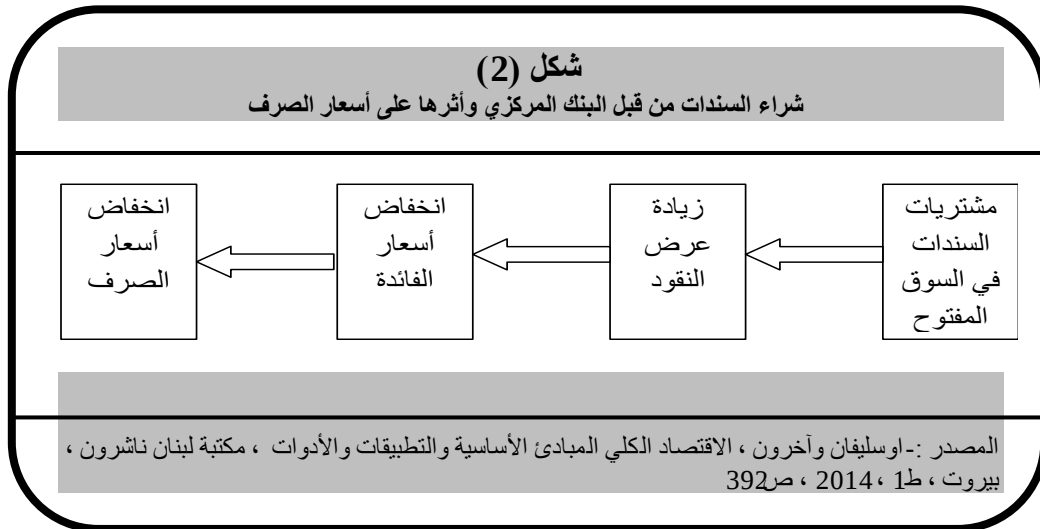
(1) مظهر محمد صالح، السياسة النقدية للعراق بناء الاستقرار الاقتصادي الكلي والحفاظ على نظام مالي سليم، مصدر سابق، ص 144-145

(2) إبراهيم موسى، قياس وتحليل أثر التدفقات المالية الدولية في التنمية الاقتصادية في بلدان نامية مختارة خلال المدة 1990-2009، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، جامعة بغداد، العدد 19، 2009، ص 3.

انخفاض عرض عملة البلد الأول في البلد الثاني وبالتالي انخفاض العرض مع زيادة الطلب على عملة البلد الأول<sup>(1)</sup>

فمثلاً عند قيام البنك المركزي بخفض سعر الفائدة عبر شراء السندات من السوق المفتوحة تكون النتيجة حصول المستثمرين في هذا البلد على أرباح بمعدل فائدة أقل وهو ما سيدفع للبحث عن فرص استثمارية في الخارج وحتى يستثمروا في الخارج ، سيقوم المستثمرون ببيع ما يملكون من عملة هذا البلد من أجل الحصول على عملة الدولة التي يخططون للاستثمار فيها ، وهو ما سيؤثر على سعر الصرف وبذلك يؤدي قرار البنك المركزي بتخفيض معدلات الفائدة إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية<sup>(2)</sup>.

ويمكن عرض ما حدث كالآتي :



ويحدث العكس إذا قام البنك المركزي بعمليات البيع في السوق المفتوحة للسندات . وفي العراق فإن السياسة النقدية للبنك المركزي لا تؤيد تقييد حركة التدفقات النقدية باستثناء ما يتعلق بالمخالفات القانونية الناجمة عن غسيل الأموال وأموال الجريمة والإرهاب أو حتى التهرب من أشكال الالتزامات الأخرى تجاه السلطات الحكومية كالأجهزة الضريبية والمالية أو

<sup>(1)</sup> خالد واصف الوزني وأحمد حسين الرفاعي ، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق ، دار وائل للنشر ، عمان ، ط1 ، 2009 ، ص368.

<sup>(2)</sup> اوسليمان وآخرون ، الاقتصاد الكلي المبادئ الأساسية والتطبيقات والأدوات مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت ، ط1 ، 2014 .

مخالفة اللوائح والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي ، فإنه يجد فيها من الظواهر الاقتصادية الطبيعية التي تساعد في الحفاظ على نظام مالي سليم ثابت يقوم على أساس التنافس في السوق ويولد في الوقت نفسه اندماجاً مرغوباً في السوق المالية الدولية وانفتاحاً واسعاً في التعاملات المصرفية مع العالم <sup>(1)</sup> إلا أن تخلف الجهاز المصرفي وضعف الوساطة المالية وهيمنة القطاع العام ما يقارب (80%) من الناتج الإجمالي تاركاً (20%) للقطاع الخاص وبأنشطة خدمية في الغالب ، جعل دور سعر الفائدة محدوداً في التأثير على التدفقات الداخلة لرأس المال <sup>(2)</sup> .

### المطلب الثاني :- تأثيرها على قرارات الأنفاق الخاص (قيمة الدينار في السوق الداخلية واعتماده كمخزن للقيمة)

شهدت أسعار الفائدة تحولاً بعد عام (2004) من خلال التحرير الكامل لسعر الفائدة على الودائع والقروض والاستثمارات المالية ومن خلال تطبيق هيكل جديد لأسعار الفائدة على الدينار ، يتسم بدرجة عالية من المرونة في سرعة التحرك نحو زيادة الادخار لمواجهة متغيرات السياسة المالية التوسعية . فبموجب هذا الهيكل أصبح سعر الخصم المعلن عن البنك المركزي سعراً محورياً يتحرك حوله أسعار الفائدة على الودائع وأسعار الفائدة على الإقراض ضمن هوامش معينة <sup>(3)</sup> . ولتحقيق ذلك يتولى البنك المركزي بتحديد سعر الفائدة الرسمي الذي يمنح بموجبه القروض المضمونة ذات الأمد القصير جداً (يتراوح ما بين ليلة واحدة وأسبوعين) ويسمى عادة سعر الفائدة الرسمي هذا بسعر فائدة السياسة النقدية . ويقوم البنك المركزي بتوظيف أدوات السياسة النقدية ، وبشكل خاص عمليات السوق المفتوحة ، لتغيير الأساس النقدي بما يؤمن توازن العرض والطلب على الأوراق المالية والقروض قصيرة الأمد عند سعر فائدة السياسة المحدد سلفاً . ولكي تمارس السياسة النقدية بشكل عام ، وسعر الفائدة بوجه خاص ، تأثيراً ودوراً مهماً في حركة الاقتصاد الحقيقي يصبح من الضروري أن

(1) مظهر محمد صالح ، السياسة النقدية للعراق بناء الاستقرار الاقتصادي الكلي والحفاظ على نظام مالي سليم ، مصدر سابق ، ص 233 ، 253 .

(2) محمود محمد داغر ، السياسة النقدية في العراق : من التبعية إلى الاستقلال غير الفعال ، بحوث اقتصادية عربية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، العدد 65 ، 2014 ، ص 38 .

(3) سمير فخري نعمة الوائلي ، أثر التغيرات سعر الصرف على الدين العام الداخلي من خلال سعر الفائدة العراق حالة دراسية للمدة (2004 – لمنتصف 2012) (مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة واسط ، الإصدار 10 ، 2013 ، ص 11).

تكون الأسعار إما مستقرة وإما بطيئة التغير. إذ يفيد التحليل النظري أن تغير سعر الفائدة الحقيقي يرفع جميع مكونات الطلب الكلي المحلي الحقيقي إلى التغير بعكس الاتجاه . ينطلق هذا التحليل من النظر إلى سعر الفائدة الحقيقي كمقياس لكل من :

1 - كلفة التضحية في الاستهلاك في الوقت الحاضر مقابل الاستهلاك في المستقبل أو كلفة تفضيل الاستهلاك المستقبلي على الاستهلاك الحاضر.

2- عائد الاستثمار الداخلي.

وعلى هذا الأساس وبافتراض استقرار المستوى العام للأسعار فلن تغير سعر الفائدة الاسمي يقود إلى تغيير في الإنفاق الاستهلاكي الخاص والإنفاق الاستثماري الحقيقيين بعكس الاتجاه . إذ يترتب على ارتفاع سعر الفائدة ارتفاع عائد الادخار مما يحفز الأفراد إلى تقليص ميولهم الاستهلاكية ، كما ويدفع أيضاً المستثمرين إلى التخلي عن الاستثمار في المشاريع الأقل عائدة وحصر مشاريعهم الاستثمارية بتلك التي لا يتوقع لعائدها أن يقل عن سعر الفائدة ، فضلاً عن تصاعد كلفة الاقتراض لتمويل الإنفاق الاستهلاكي الخاص والإنفاق الاستثماري ، فلن ارتفاع سعر الفائدة من شأنه أن يقود إلى زيادة كلف الاقتراض لتمويل الرأسمال التشغيلي والاستثمار في الخزين<sup>(1)</sup> . لذلك استند البنك المركزي العراقي في توظيف سعر الفائدة كأداة غير مباشرة لرفع قيمة العملة المحلية إلى فكرة مفادها أن رفع سعر الفائدة يشكل ضماناً للقيمة الحقيقية للادخار إذا كانت القيمة الشرائية للنقود معرضة للانخفاض نتيجة التضخم . وإن ارتفاع سعر الفائدة الاسمي باتجاه تحقيق أسعار فائدة حقيقية موجبة يشجع على الادخار النقدي من خلال إغراء المدخرين على الاحتفاظ بأموالهم الفائضة بشكل موجودات مالية<sup>(2)</sup> . فعند ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي يؤدي إلى زيادة الاكتتاب في سندات الدين الداخلي مما أدى إلى سحب السيولة الفائضة من خلال الالتجاء إلى الاقتراض العام عن طريق نوعين من السندات الأول خاص بوزارة المالية والثاني خاص بسياسة البنك المركزي<sup>(3)</sup> .

(1) حاتم جورج حاتم ، الإطار النظري للسياسة النقدية : المفاهيم ، الأدوات وآليات الانتقال ، ص 11-13 .

<http://irjconomists.net/ar>

(2) عوض فاضل إسماعيل ، تقويم سياسة رفع قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي ، مصدر سابق ، ص 17 .  
(3) سمير فخري نعمة الوائلي ، أثر تغيرات سعر الصرف على الدين العام الداخلي من خلال سعر الفائدة (العراق حالة دراسية للمدة 2004 - منتصف 2012 ، مصدر سابق ، ص 11 .

## الاستنتاجات والتوصيات

### أولاً، الاستنتاجات

- (1) إن صدور قانون البنك المركزي الجديد رقم (56) لسنة (2004) حمل معه تغييراً جوهرياً من ناحية الأهداف المرسومة والوسائل المستخدمة في تحقيق تلك الأهداف بما يحقق التحول نحو اقتصاد السوق تماشياً مع تغيير فلسفة النظام الاقتصادي والتحول نحو آليات السوق استخدم البنك المركزي العراقي مجموعة من الأدوات النقدية المستحدثة ، فضلاً عن مجموعة من الإجراءات الفنية والقانونية المستحدثة من أجل مواكبة هذا التغيير .
- (2) تعد الأدوات النقدية غير المباشرة التي استخدمها البنك المركزي العراقي بعد عام 2003 صمام الأمان في التصدي لمشكلة التضخم في العراق من خلال سحب السيولة الفائضة إذ تتميز هذه الأدوات بأنها أكثر فعالية من الأدوات النقدية التقليدية كما أن الإجراءات التي قام بها البنك المركزي العراقي بعد عام 2003 والتي شملت إجراءات فنية وتنظيمية وقانونية كان لها أثر بارز في خلق عوامل مساعدة في تحقيق الاستقرار النقدي .
- (3) عملية التعقيم النقدي التي يقوم بها البنك المركزي العراقي من خلال توظيف الاحتياطي الأجنبية ساعدت على تقليل الآثار غير المرغوبة للزيارة في تدفقات رأس المال الأجنبي على نمو الائتمان المحلي وامتصاص فائض عرض النقد والسيولة المتولدة أصلاً عن تحسن وضع ميزان المدفوعات عبر قناة الاتفاق الحكومي .
- (4) إن اعتماد السلطة النقدية على إشارة سعر الفائدة على الدينار العراقي في تحقيق هدف خفض معدلات التضخم وتحقيق الاستقرار لم تعط النتائج التي رغب البنك المركزي بتحقيقها عبر قناة انتقال رأس المال الدولي " التدفقات الداخلة لرأس المال " بسبب الوضع الأمني والسياسي في العراق وعدم الاستقرار .
- (5) هناك تأثير لإشارة سعر الفائدة عبر آلية زيادة الادخار وزيادة الرغبة في الاحتفاظ بالدينار العراقي كبديل عن الدولار الأمريكي وتقليل الإنفاق ومن ثم سرعة تداول النقود من وجهة نظر راسمي السياسة النقدية في حجم الطلب النقدي وتهدئة الارتفاع في المستوى العام للأسعار .

## ثانياً-التوصيات

- 1) ضرورة اعتماد السياسة النقدية على الأدوات الكمية غير المباشرة لكونها أكثر مراعاة لقواعد العرض والطلب في السوق ، كما أنها تمكن البنك المركزي في التحكم بحجم الائتمان الكلي بصورة غير مباشرة وتوسيع قدرته في التأثير على الجهاز المصرفي .
- 2) نظراً لعدم توفر أنظمة مالية متطورة في العراق فعلى البنك المركزي العراقي اعتماد التسهيلات القائمة بصورة أكبر من عمليات السوق المفتوحة من أجل تحقيق أهداف السياسة النقدية وإدارة فائض السيولة ومن معدل معتدل من أسعار الفائدة .
- 3) توفير حوافز للمنتجين من ذوي الميزة الاقتصادية بما يؤدي إلى زيادة نسبة مشاركة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي وزيادة المدخول من العملات الأجنبية عن طريق التصدير وكذلك جذب الاستثمارات الأجنبية والتشجيع على الادخار مما يجعل سعر الفائدة يعمل على تعزيز النظام المالي على الاستقرار وجعل السوق النقدية مستقرة .
- 4) اعتماد حلول جذرية طويلة الأمد من خلال مراجعة السياسة المالية ل الدولة وتخفيض الإنفاق التشغيلي وضرورة الإسراع بخطط الإصلاح المصرفي بهدف تسهيل التبادل النقدي الخارجي مما يولد في الوقت نفسه اندماجاً مرغوباً في السوق المالية الدولية .

## المصادر والمراجع

### أولاً، المصادر باللغة العربية

1. إبراهيم موسى ، قياس وتحليل أثر التدفقات المالية الدولية في التنمية الاقتصادية في بلدان نامية مختارة خلال المدة 1990، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، جامعة بغداد ، العدد 19 ، 2009.
2. أحمد ابراهيم علي ، التضخم والسياسة النقدية ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة المستنصرية ، العدد 24 ، 2010.
3. الطلب على العملة الأجنبية والميزان الخارجي وسعر الصرف ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، العدد 43 ، 2014.

4. أحمد إسماعيل المشهداني وحيدر آل طعمة ، السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة (2003 - 2009) ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العدد 33 ، 2012.
5. أحمد زهير شامية ، النقود والمصارف ، دار زهران ، حلب ، 2013 .
6. اوسيلفان وآخرون ، الاقتصاد الكلي المبادئ الأساسية والتطبيقات والأدوات ، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت ، ط1 ، 2014.
7. باري سجيل ، النقود والبنوك والاقتصاد وجهة نظر النقديين ، دار المريح ، الرياض ، 1987 .
8. البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي للأعوام (2003) ومطلع عام 2004 ، 2005 ، 2007 ، 2008 ، 2009 ، 2010 ، 2012 ، (2013 ، 2014) .
9. المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، تقرير الاستقرار المالي لعام 2012.
10. ملخص أدوات السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ، إعلان صحفي ، 2009.
11. توماس ماير وآخرون ، النقود والبنوك والاقتصاد ، دار المريح ، الرياض ، 2002 .
12. ثريا الخزرجي ، السياسة النقدية في العراق بين تراكمات الماضي وتحديات الحاضر ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، جامعة بغداد العدد 23 ، 2010.
13. ثريا الخزرجي وشيرين بدري البارودي ، الابتكارات الحديثة لأنظمة الم دفعوعات وفاعلية السياسة النقدية مع إشارة خاصة لتجربة البنك المركزي العراقي ، المجلة العراقية للعلوم الإدارية ، جامعة كربلاء ، المجلد 8 ، الإصدار 31 ، 2012.
14. حاتم جورج حاتم ، الإطار النظري للسياسة النقدية : مفاهيم والأدوات والآليات الانتقال <http://Iraqieconomists.net/ar>
15. حسين شناوة مجيد ، سياسات الإصلاح الاقتصادي وآفاقها في العراق ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة واسط ، العدد 8 ، 2012 .
16. حسين كامل فهمي ، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد إسلامي ، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ، جدة ، 2006 .
17. خالد واصف الوزني وأحمد حسين الرفاعي ، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق ، دار وائل ، ط1 ، 2009.
18. سامو يلسون ونورد هاوس ، علم الاقتصاد ، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت ط 1 ، 2006.

19. سمي فخري نعمة الوائلي ، اثر تغييرات سعر الصرف على الدين العام الداخلي من خلال سعر الفائدة / العراق حالة دراسية للمدة من (2004 - لمنتصف 2012) ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة واسط ، العدد 10 ، 2013.
20. سمير فوزي شهاب ، قياس أثر عرض النقد (M1) على الناتج المحلي في العراق للمدة (1987 - 2010) مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، جامعة تكريت ، المجلد 10 ، العدد 30 ، 2013.
21. سنان الشبيبي ، ملامح السياسة النقدية في العراق ، ورقة قدمت إلى الاجتماع السنوي الحادي والثلاثون لمجلس محافظين المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية ، السورية ، سبتمبر 2007 ، صندوق النقد العربي ، أبو ظبي ، 2007.
22. صادق راشد الشمري ، إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية ، مطبعة الكتاب ، بغداد ، 2012.
23. عبد الجليل الغالبي وسوسن كريم الجبوري ، استجابة المتغيرات الاقتصادية الكلية للتغيرات في المجاميع النقدية في عينة دول نامية ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، جامعة القادسية ، المجلد 910 ، العدد 7 ، 2008.
24. عبد العظيم عبد الواحد وحياء عبد الرزاق حسن ، الإصلاح المصرفي في العراق الواقع والمتطلبات ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، جامعة القادسية ، المجلد 15 ، العدد 1 ، 2013.
25. عبد المطلب عبد الحميد ، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ط 1 ، 2013 .
26. عوض فاضل إسماعيل ، تقويم سياسة رفع قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، العدد 43 ، 2013.
27. قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004.
28. ماجد الصوري ، إصلاح النظام المصرفي في العراق [www.ajavedah.com](http://www.ajavedah.com)
29. مايح شبيب هدهود الشمري وغالب شاكر بخيت ، استشراف مستقبل السياسة النقدية في ظل تداعيات التحول الاقتصادي في العراق ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة واسط ، العدد 14 ، 2014.
30. محمود محمد داغر ، السياسة النقدية في العراق : من التبعية إلى الاستقلال غير الفعال ، بح و ث اقتصادية عربية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، العدد 65 ، 2014.

31. مروان السمحان وآخرون ، مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي ، دار الثقافة ، عمان ، ط 1 2011.
32. مظهر محمد صالح ، السياسة النقدية للعراق بناء الاستقرار الاقتصادي الكلي والحفاظ على نظام مالي سليم ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2010.
33. موفق السيدية وسجى فتحي محمد ، استراتيجيات التغير في العمل المصرفي بين تحديات العولمة ومتطلبات المهنة ، مجلة تنمية الراقدين ، المجلد 30 ، العدد 92 ، 2008.
34. ندى صالح الفريجي ، المبررات الاقتصادية لإعادة هيكلة مصرفي الرا فدين والرشد ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة المستنصرية ، 2014.
35. نهاد عبد الكريم أحمد العبيدي ، الملامح والاتجاهات الراهنة للسياسة النقدية في العراق (من التقيد إلى التحرير ) ومجالات تفعيلها ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة بغداد ، المجلد 4 ، العدد 18 ، 2011.
36. هيفاء غدير غدير ، السياسة المالية والنقدية ودورها التتموي في الاقتصاد السوري ، الهيئة العامة السورية للكتاب ، وزارة الثقافة ، دمشق ، 2012.
37. وداد يونس ، النظرية النقدية (النظريات - مؤسسات - سياسات) ، الجامعة المستنصرية ، بغداد 2001.
38. وليد عبيد عبد النبي ، البنك المركزي وتطور سياسته النقدية والرقابة المصرفية [www.cbi.iq/a](http://www.cbi.iq/a)
39. البنك المركزي العراقي وتطور دوره الرقابي والنقدي وتوجهات خطة الإستراتيجية [www.cbi.iq/a](http://www.cbi.iq/a)

#### ثانياً، المصادر باللغة الانكليزية

1. Robert Lavigne, Sterilized Intervention in Emerging – Market Economies: Trends, Costs, and Risks, Bank of Canada Discussion Paper 2008 – March 2008.
2. Roberto Cardarelli and Selim Erekdag and M. Ayham Kose, Capital inflows : Macroeconomics implications and policy Responses, international monetary fund, wp/09/40, 2009.
3. Tumnong Dasri, Open market operations its nature and extent in the seacen countries, the south ests Asian central Bank (Seacen) research and training center Kuala Lumpur, Malaysia, 1991.
4. Veena Keshav pailwar, Economic Environment of Business, PHI Learning, Delhi, 2013.